طلقات في الظلام:

حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨

آدم أوبراين

small arms survey

HSBA

طلقات في الظلام:
حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨

آدم أوبراين

HM Government

NORWEGIAN MINISTRY
OF FOREIGN AFFAIRS

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠٠٩
طبعة أولى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تدقيق اللغة: دونالد ستراتشن

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طبع في أوبتما وبالاتينو من قيل ريتشارد جونز،
rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 978-2-940415-11-3

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات بلجيكا، كندا، فنلندا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه للدعم الخاص بمشاريع حالية وسابقة الذي قدمته استراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، اسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانونو الاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، والمنظمات غيرالحكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني:www.smallarmysurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع متعدد السنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع طور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مبادرات تخفيض العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع انحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت تقارير السودان لتعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام. كما يصدر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان سلسلة من أوراق أكثر طولاً ومفصلة باللغتين الإنجليزية والعربية. وهي متوفرة على:

www.smallarmssurvey.org/sudan

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعما من لدن منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية (Danida) ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. كما يتلقى المشروع دعماً من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:
كليرمكفوي
منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey
Avenue Blanc 47
Geneva, Switzerland 1202

البريد الإلكتروني: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sudan

محررة سلسلة أوراق عمل الـHSBA: اميل ليبرن

المحتويات

نبذة عن المؤلف ٨
ملخص ٩
مصطلحات ومختصرات ١١
١. ملخص تنفيذي ١٢
٢. حملة نزع سلاح المدنيين لسنة ٢٠٠٨ ١٦
أمر نزع السلاح ١٦
أطراف ومصالح ١٩
٣. دراسة حالات ٢٥
أ. ولاية البحيرات ٢٥
ب. ولاية غرب الاستوائية ٣٥
ج. ولاية الوحدة ٤٣
٤. الخاتمة ٥٠
الحواشي ٥٢

ثبت المراجع ٥٨
ملحق أ: الأمر التنفيذي لولاية البحيرات رقم ٢٠٠٨/١٦ ٦٢
ملحق ب: الأمر التنفيذي لولاية البحيرات رقم ٢٠٠٨/١٨ ٦٦

خارطة ١ السودان ١٧
خارطة ٢ ولاية البحيرات ٢٦
خارطة ٣ ولاية غرب الاستوائية ٣٦
خارطة ٤ ولاية الوحدة ٤٤

إطار ١ الامر التنفيذي رقم ٢٠٠٨/١ (النسخة الإنجليزية الرسمية) ١٨
إطار ٢ النتائج الأولية لنزع أسلحة المدنيين في ولايات أخرى ٢١
إطار ٣ نزع السلاح في ولاية جونقلي ٢٣
إطار ٤ إزدراء السلام: هجمات جيش الرب للمقاومة الأخيرة ٣٧
إطار ٥ لغز قبيلة امبورورو

نبذة عن المؤلفة

آدم أوبراين صحفي ومحلل سياسي، وغطى مؤخراً النزاع في شمال أوغندا ومباحثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة في جوبا لمجموعة الأزمات الدولية (كرايسس جروب). آدم خريج جامعة كولومبيا ومدرسة بيسلي للحقوق في جامعة تمبل.

ملاحظة عن الخرائط

اعيد ترسيم حدود البلدات عقب اتفاق السلام الشامل. ومع الأسف فإن عدم توفر البيانات الخرائطية حتى الآن، لا تسمح بتحديد البلدات الجديدة في هذا التقرير بشكل دقيق.

مُلخَّص

أذِن رئيس حكومة جنوب السودان (GoSS)، بغية توطيد سلطة حكومته والقضاء على قواعد منافسة لها والحد من العنف القبلي، للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والسلطات الولائية باجراء حملة لنزع سلاح المدنيين على مدى ستة أشهر في انحاء جنوب السودان ابتداء من شهر حزيران/يونيو حتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ٢٠٠٨. جاءت الحملة في أعقاب مبادرات محلية مخصصة لنزع سلاح المدنيين في ولايتي البحيرات وجونقلي سنة ٢٠٠٦، وفي أماكن أخرى قبل هذا الوقت. تستعرض ورقة العمل هذه حملة سنة ٢٠٠٨ لنزع سلاح المدنيين، مع التركيز بشكل خاص على ثلاث ولايات هي البحيرات وغرب الاستوائية والوحدة. تقدم كل من هذه الولايات على حدة طائفة مختلفة من المخاوف الأمنية والقوى المحركة (الديناميات). وتخلص ورقة العمل إلى سوء تخطيط عملية نزع السلاح هذه وكذلك تقطّع تنفيذها في الولايات الثلاث، وضآلة تأثيرها على الأمن. ولعل الأسلحة التي جمعت لا تشكل إلا جزءاً طفيفاً مما هو في حوزة المجتمعات المتضررة اجمالاً. والأهم من ذلك، إن عملية صنع القرار التي افضت إلى إقرار الحملة، وكذلك إلى تنفيذها، تبرّز المخاوف المتعلقة بإدارة حكومة جنوب السودان والحاجة المستمرة للاصلاح داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

مصطلحات ومختصرات

CAR	جمهورية افريقيا الوسطى
CPA	اتفاقية السلام الشامل
CSSAC	الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
FAPC	القوات المسلحة للشعب الكونغولي
GoSS	حكومة جنوب السودان
GoU	حكومة أوغندا
IDP	المشرد داخلياً
JIU	الوحدة المشتركة/المدمجة
LRA	جيش الرب للمقاومة
NCP	حزب المؤتمر الوطني
PDF	قوات الدفاع الشعبي
SAF	القوات المسلحة السودانية
SPLM/A	حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان
SSRRC	لجنة الاغاثة واعادة التأهيل في جنوب السودان
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNMIS	بعثة الأمم المتحدة في السودان
UPDF	قوات الدفاع الشعبي الأوغندية
WES	ولاية غرب الاستوائية

١. ملخص تنفيذي

على الرغم من اتفاق السلام الشامل لسنة٢٠٠٥ ١، ما لبث انعدام الأمن متفشياً وذا وجوه متعددة في جنوب السودان. فالرعاة يواصلون الاشتباكات على الماشية واقتناء الموارد. وباتت العلاقات بين المجموعات العرقية مسيَّسة، ناثرة بذلك بذور عدم الثقة والمنافسة في حقل المشهد السكاني المتنوع. وبعد عقود من الحرب والتسليح بالوكالة من جانب جميع الأطراف، شاعت ملكية الأسلحة النارية شيوعاً واسع النطاق.

اتصفت حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)، في مجاهدتها لتحويل نفسها من حركة تمرد الى حكومة تمثيلية وجيش تحت سيطرة المدنيين، بتماهّلها في ترسيخ سيطرتها وجني فوائد السلام. فالجيش يعاني من ضعف في القيادة والتحكم بالجنود ذوي الانضباط السيء، الذين يشتكيهم، بين الحين والآخر، الأناس الذي أوكلت للجيش مهمة الدفاع عنهم. ضعف قدرة المحاكم والزعماء التقليديين في التوسط بالنزاعات. ضعف معدات قوات الامن المحلية وتناثرها. ازدهار سوق الأسلحة الصغيرة المتميز بقوة العرض والطلب، كل هذا من شأنه العمل على تقويض الاستقرار وتهديد السلام الهش.

تنخرط حكومة جنوب السودان، من حين إلى آخر، سعياً منها لتوطيد سلطتها وتحسين الوضع الأمني، في عمليات لنزع سلاح المدنيين. وأجرى الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ عملية قسرية لنزع سلاح المدنيين في شمال جونقلي جمع خلالها ٣٠٠٠ قطعة سلاح. لكن هذه الحملة عرقية المنحى (ضد لو نوير) وذات دوافع سياسية، ولم ترتكز على الديناميات الأمنية للمجتمع المحلي. فالنهج كان عسكري الطابع، يتسم بفقر تخطيطه ويخلو من ضمانات أمنية كثيرة. ولهذا تمرد بعض من استهدفتهم تلك الحملة ولقى أكثر من ١٦٠٠ حتفهم في المعركة التي اعقبت ذلك. وتحولت حملة جونقلي إلى واحدة من أكثر العمليات العسكرية دموية في جنوب السودان منذ نهاية الحرب الأهلية الثانية، وأخفقت في تحسين الوضع الأمني على مدى طويل.٢

إن عملية نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان، كما دللت التجربة، معقدة وخطِرة. ولئن يعتبر الحد من تداول الأسلحة الصغيرة ضرورياً لجني مكاسب السلام، فإن نزع سلاح السكان المدنيين في بيئة ما بعد الصراع الهشة له الكثير من المزالق. وأظهرت تجربة جونقلي بأن تكتيكات حكومة جنوب السودان الضيقة غير مقترنة باستراتيجية أوسع لبناء أمن مجتمعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع. كما أظهرت إن القرارات المعنية بكيفية التصدي لانعدام الأمن وانتشار الأسلحة اتخذها أفراد قلائل رفيعو المستوى يعملون تحت قيود سياسية ومالية. وعليه فقد اتصف تاريخ جهود حكومة جنوب السودان في نزع سلاح المدنيين بمحدودية نطاقه وأسفر عن نتائج متفاوتة.

بعد سنتين من حملة جونقلي، أصدر رئيس حكومة جنوب السودان سيلفا كير بتاريخ ٢٢ أيار/مايو سنة ٢٠٠٨ أمراً تنفيذياً خاصاً (أي ما يعادل مرسوماً أو توجيهاً تنفيذياً)، داعياً إلى نزع شامل لسلاح المدنيين في جميع الولايات العشر لجنوب السودان (حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٨a). وتولى حكام الولايات، يدعمهم في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان، مهمة تجميع كل الأسلحة المدنية ضمن نافذة زمنية قوامها ستة أشهر توصد بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ولو نفذت بالكامل، لكانت أكبر عملية تجرى في جنوب السودان على الإطلاق، يشترك فيها آلاف الجنود تظللهم ولاية مفتوحة تماما وتفويض باستخدام القوة في حال عدم الامتثال.

تستعرض ورقة العمل هذه، استناداً إلى عمل ميداني في خمس ولايات، الكيفية التي نفذ فيها أمر الرئيس كير بين شهري حزيران/يونيو وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وتقدم تقييماً أولياً لبعض الآثار الأمنية لهذا الأمر. إن غياب المؤشرات الأمنية الأساسية في العديد من الولايات وندرة البيانات المجموعة من لدن الجهات الفاعلة الرئيسية، تحدان من كمّ الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها. ولهذا فإن الغاية من ورقة العمل هذه تقديم لمحة سريعة لعملية مستمرة تجسد جوهر ديناميات نزع سلاح المدنيين وتحدد المسارات المستقبلية. النتائج الرئيسية تشمل ما يلي:

- اتسمت حملة نزع السلاح بفقر التخطيط، وكانت على درجة عالية من اللامركزية، وما حظيت بدعم كاف من جانب حكومة جنوب السودان. ونظراً للافتقار إلى سياسة شاملة أو إطار قانوني واضح، فقد اصطبغ الإنفاذ بعدم الانتظام وعرفت النتائج تفاوتاً كبيراً. كما تجاهلت خمس ولايات من الولايات العشر التوجيه. أعلن موظفو الولاية في واراب عن جمع ١٥٠٠٠ قطعة سلاح، ولكنه لم يجر تأكيد ما إن كان الحصول على جميع هذه القطع تمَّ خلال الفترة الزمنية المحصورة بين شهري يونيو/ حزيران وتشرين الثاني/ نوفمبر. ولم تعلن ولاية أخرى أجري فيها البحث، رسمياً، عن كمّ قطع السلاح المجموعة حتى الآن.

- لقد أخفقت مبادرة نزع السلاح بتعريفها الضيق، التي انطلقت بأمر من الأعلى فنازلاً من دون أن يردفها كثير من التشاور أو تخصص لها موارد كثيرة، في تعزيز الشراء من المجتمعات المحلية أو تقديم ضمانات أمنية. فالطبيعة اللامركزية للحملة عززت المخاوف من السياسة العامة لحكومة جنوب السودان في «نقل» مزيد من إدارة الحكم إلى الولايات، وترجم هذا في إدارات متفاوتة المستوى، وفي بعض المناطق، في عدم الفعالية.

• كانت العملية إلى حد كبير غير عنيفة، ويرجع ذلك أساسا لضعف التنفيذ في كثير من المجالات. لقد اندلعت حوادث عنف في ولاية البحيرات، وعاث جنود الجيش الشعبي لتحرير لسودان فساداً في حاضرة الولاية، مما أشعل أوار التوترات السياسية وقوّض الأمن. وفي ولاية شرق الاستوائية تحول نزع السلاح في قريتين الى اعمال عنف قتل فيها ما لا يقل عن ٨ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان و١١ مدنياً. وأحيت مشاركة الجيش الشعبي لتحرير السودان، عموماً، تساؤلات عن تدريب الجيش والانضباط واحترام سيادة القانون وإجراءات القيادة والتحكم.

• تشير الدلائل الاولية تشير الى ان نزع السلاح ليس له أي تأثير أو أن تأثيره طفيف على العنف المسلح في أوساط المدنيين الجنوبيين، وخاصة الاشتباكات القبلية على الموارد خلال موسم الجفاف. وفي مطلع سنة ٢٠٠٩، قتل في الاشتباكات، التي اندلعت في ولايات البحيرات وجونقلي ووسط الاستوائية، ما لا يقل عن ٣٥ شخصاً (ميوم، ٢٠٠٩؛ داك، ٢٠٠٩)٣.

• ضعف الاتصالات وجمع المعلومات والتعاون كوابح رئيسية لجّمت حملة نزع السلاح. وما هو ذو دلالة حاسمة أن أمر الرئيس كير صدر قبل احراز مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSSAC) ولاية قانونية، وبوسعه القيام بدور نشط في تنسيق هذه العملية.

• "شاركت بعثة الامم المتحدة في السودان (UNMIS)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في الحملة عبر مراقبة عملية نزع السلاح ومساعدة مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة على أن يصبح جاهزا للعمل، موفرة حاويات لتخزين الأسلحة المجموعة، والترويج بصفة عامة لنزع السلاح بشكل سلمي، بيد أن الجانب القسري من الحملة حدَّ من مدى مساهمة الأمم المتحدة.

• تدني الثقة باتفاق السلام الشامل وتعاظم الارتياب بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني (NCP)، وانهيار عملية سلام جيش الرب للمقاومة (LRA) أنشأ مناخاً صعباً لنزع سلاح المدنيين، ولا سيما في المناطق المنتجة للنفط على طول الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب المتنازع عليها، وولاية غرب الاستوائية.

• أزمع مجلس وزراء حكومة جنوب السودان بتاريخ ٢ كانون الأول/يناير ٢٠٠٩ على ضرورة استمرار عملية نزع السلاح، ولكن حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يعمل على تمديد مرسوم الرئيس كير أو استبداله بمرسوم جديد.

تبدأ ورقة العمل هذه بالنظر إلى الظروف التي أحاطت بإصدار أمر الرئيس كير بنزع السلاح، ومن بعد تسلط الضوء على الفعاليات والأطراف المشاركة في تنفيذه. ثم تنتقل إلى استعراض الظروف المحددة لنزع السلاح في ولايات البحيرات وغرب الاستوائية والوحدة، وتلي ذلك سلسلة من الملاحظات الختامية.

٢. حملة نزع سلاح المدنيين لسنة ٢٠٠٨

قرار نزع السلاح

أصدر رئيس حكومة جنوب السودان سيلفا كير بتاريخ ٢٢ أيار/مايو سنة ٢٠٠٨ الأمر التنفيذي رقم ٢٠٠٨/١ الموسوم "نزع سلاح السكان المدنيين في جنوب السودان". الهدف المعلن من الأمر هو تسليم السكان المدنيين للولايات العشر في جنوب السودان أسلحتهم النارية إلى السلطات الحكومية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان "سلمياً" في غضون ستة أشهر بدءاً من يوم ١ حزيران/يونيو (انظر إطار ١). ولم يدع الأمر إلى جمع الذخيرة.

وبحسب القرار الرئاسي فإن عملية نزع السلاح تجري اشتراكاً بين سلطات الولاية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وردا على استفسارات عن دور الجيش بالضبط، أوضح مسؤولون في حكومة جنوب السودان لاحقاً لمسؤولين في الامم المتحدة بأن الجيش سيقوم بتوفير خلفية أمنية ودعم للعملية، بينما تقع المسؤولية الشاملة لتصميم العملية وانفاذها على عاتق السلطات الولائية. وعلى الرغم من الرغبة في عملية سلمية، فقد خوّل الجيش الشعبي لتحرير السودان باستخدام "القوة المناسبة" ضد كل من يأبى التخلي عن السلاح. وعلى غرار الحملات السابقة لنزع السلاح، فإن الأمر، من ثم، ضم تدابير قسرية.

وأرسى الأمر اساساً قانونياً مُزْوَرّاً نوعا ما لهذه الحملة. فالمادة ١٠٣ (١) من الدستور الانتقالي، والمشار إليها في هذا المرسوم، تشير الى ان رئيس حكومة جنوب السودان هو رئيس الحكومة الجنوبية والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان. وتنص المادة ١٥٩ (٢)على أن وقف اطلاق النار الدائم بموجب اتفاق السلام الشامل "يخضع للمراقبة الدولية وينبغي على كل شخص في جنوب السودان احترامه كاملاً". وخلاصة ذلك، كما يبدو، أن المسلحين المدنيين هم خطر كامن يهدد وقف اطلاق النار. وما عدا هذه الأحكام، لم يعط الأمر أسساً قانونية لنزع السلاح.

وليس من الواضح ما إن كان هنالك في الواقع اساس قانوني لعملية نزع السلاح. ولئن لا يوجد قانون يخص الأسلحة النارية، فإن هنالك مجموعة من الأحكام الواردة في الدستور المؤقت٤ وفي قانون مرحلة ما قبل اتفاق السلام الشامل٥، ذات صلة بالأسئلة المتعلقة بحيازة المدنيين للسلاح والحد منها. وأجاز المجلس التشريعي لجنوب السودان قانون عقوبات جديداً يتضمن، كما أفيد، على الأقل بعض الأحكام المتصلة بحيازة الأسلحة٦، لكنه لم يوقع بعد ليصبح قانوناً وغير متوفر للعموم. وأخيراً، هنالك قسم مبهم في اتفاق السلام الشامل يسمح بـ"نزع سلاح جميع السودانيين المسلحين بشكل غير قانوني"٧. وبغض النظر عن أي من هذه السوابق، فإن أمر الرئيس كير هو مرسوم تنفيذي يقوم على سلطة الرئيس وليس على أي أحكام قانونية معينة.

إطار ١ الأمر التنفيذي رقم ٢٠٠٨/١ (النسخة الانجليزية الرسمية)

تطبيقاً للصلاحيات الممنوحة لي بمقتضى المادتين ١٠٣ (١) و١٥٩ (٢) من الدستور المؤقت لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥، وبعد التشاور مع مختلف أصحاب الشأن، أنا الجنرال سالفا كير مايارديت، رئيس حكومة جنوب السودان والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أصدرُ هذا الأمر التنفيذي لنزع سلاح السكان المدنيين في جميع ولايات جنوب السودان العشر(١٠).

تتولى السلطات الولائية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي ينشرها رئيس الأركان العامة في كل ولاية، بتنفيذ هذه العملية بشكل مشترك.

الهدف الاجمالي من العملية هو أن يقوم جميع المدنيين في الولايات العشر(١٠) بتسليم أي نوع من أنواع الأسلحة النارية التي في حوزتهم لسلطات الولاية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تتولى هذه العملية سلمياً.

ستقدم استمارة تسجل فيها تفاصيل الأسلحة النارية والأفراد الذين سلموا أسلحتهم طوعا.

في حالة رفض فرد أو مجموعة من الأفراد، وابداء مقاومة يمكن أن تفسر على أنها تعرض حياة القوات و/أو مسؤولي الولاية ممن يتولون إجراء هذه العملية للخطر، يتعين استخدام قوة مناسبة لجمع كل أسلحة من قاوم سواء كان فرداً أو مجموعة أفراد.

تقع مسؤولية تخزين الاسلحة المجموعة وحمايتها على عاتق المقر العام للجيش الشعبي لتحرير السودان وحكام الولايات.

يرسل حاكم كل ولاية ورئيس الاركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان تقارير روتينية عن التقدم المحرز في هذه العملية، وتقريرا نهائيا في نهاية هذه العملية.

تدوم هذه العملية مدة ستة أشهر اعتبارا من يوم ١ حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٨.

(توقيع)
الجنرال سالفا كير مايارديت
رئيس حكومة جنوب السودان
والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان

وسكت الأمر عن بَسْط الأسباب الداعية لهذه الحملة، كالحاجة إلى الحد من العنف المسلح، أو الرغبة في جعل المجتمعات المحلية خالية من الاسلحة. وهذا يعكس حقيقة أن حكومة جنوب السودان ما كانت قد وضعت إطاراً سياسياً لمعالجة القضايا المدنية المتعلقة بالحد من الأسلحة الصغيرة المدنية، بما في ذلك نزع السلاح – على الرغم من القيام بتطوير بعض من هذه السياسات بشكل متواز مع الحملة من خلال مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSSAC) (أنظر أدناه).

وبالمثل لم يحدد الأمر طرائق التنفيذ. والتوجيهات الوحيدة المتعلقة بآليات نزع السلاح هي وجوب تسجيل جميع الأسلحة المجموعة ووجوب ارسال حكام الولايات وقادة الفرق العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان "تقارير روتينية عن تقدم العملية". وفوّضت مسؤولية تصميم عملية نزع السلاح وتنفيذها تماما للسلطات الولائية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو ما يفسر النتائج المتباينة تباينا شاسعاً بين كل الولايات (انظر إطار٢)٨. وما هو جدير بالملاحظة انه على الرغم من أن الأمر اوكل مسؤولية التنفيذ لسلطات الولاية والجيش الشعبي لتحرير السودان على حد سواء، فإنه ما فوّض بإجراء تدريب على كيفية إدارة عملية نزع سلاح سلمية.

وما هو جلي أن الأمر اتخذ نهجاً ضيقاً إزاء مشكلة الحد من الأسلحة الصغيرة، مركزاً على جمع الأسلحة النارية فقط، إذ خلا من ذكر أحكام خاصة بأمن المجتمعات المنزوعة السلاح أو بشأن دفع تعويض عن الأسلحة المسلّمة. والجدول الزمني القصير جدا يشي بالكثير بحد ذاته. فمدة ستة أشهر هي أكثر موائمة لعملية عسكرية مكثفة وليس لجهد متواصل ومعقد يغطي مساحة تربو على ٥٠٠ ألف كيلومتر مربع. فمن خلال ارساء عملية غير مركزية بدرجة كبيرة فوضت فيها سلطات التنفيذ للولايات، ما حاول الأمر ارساء آليات تنسيق ما بين سلطات الولاية للتعامل مع مسائل مثل الإغارة على الماشية من مناطق عبر الحدود٩ وانعدام الأمن ذي الصلة بهجرات موسم الجفاف.١٠

أطراف ومصالح

ولئن شمل الأمر كل جنوب السودان، فإن الدافع الفعلي، كما يظهر، جاء من ولاية واحدة بعينها.١١ فزخم الأمر وتوقيته نشآ نتيجة لضغوط من حاكم ولاية جونقلي كوال مانيانق جوك.١٢ فقد سعى الحاكم كوال، بمواجهة حملات سابقة مخفقة في نزع السلاح وتفاقم انعدام الأمن، إلى الحصول على سلطة تخوله بإجراء عملية أخرى لجمع الأسلحة تستهدف مناطق وجماعات لم يُنزع سلاحها في السابق، ولا سيما المورلي، قبل بداية موسم الجفاف في شهر كانون الاول/ديسمبر. وقد أمل من استخدام عملية نزع السلاح إلى تحسين الامن وتسهيل النشاط الاقتصادي وضمان سلمية الانتخابات المقررة لسنة ٢٠٠٩ كما يوجبها اتفاق السلام الشامل.

وإضافة إلى هذه المصالح على مستوى الولاية، فقد أملت حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان من استخدام نزع سلاح المدنيين لنزع فتيل بيئة متقلقلة

أمنياً[١٣]. إذ تدنى محرار الثقة في اتفاق السلام الشامل وكذلك الثقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني الحاكم إلى أدنى مستوى له منذ توقيع الاتفاق في سنة ٢٠٠٥. وأصدر كير أمره بينما الدخان ما لبث يتصاعد في أبيي، وهي مدينة حدودية استراتيجية في منطقة غنية بالنفط، بعد وقوع اشتباكات مزعزعة للاستقرار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية (SAF) بتاريخ ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو[١٤]. وتوقفت عملية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب من دون أن يتنازل أي من الطرفين عن موقعه. بدل ذلك تعاظمت أكثر فأكثر المظاهر العسكرية للمنطقة. وباقتراب صدور أوامر المحكمة الجنائية الدولية باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير[١٥]، والخلافات الجارية حول نتائج التعداد[١٦] وترسيم الحدود وبطء الاستعدادات التي تلقي الشكوك على موعد قيام الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والتشريعية المقررة سنة ٢٠٠٩، كان هناك جبل هائل من الظنون تحوم حول استفتاء تقرير مصير الجنوب لسنة[٢٠١١].

وبالتالي فإن الأمر صدر في جو من إعادة التسلح وتعبئة القوات، إذ عبرت دبابات الجيش الشعبي لتحرير السودان في يوم ١٨ تموز/يوليو من اثيوبيا إلى ولاية النيل الازرق بشمال السودان (مجلس الامن الولائي، ٢٠٠٨، ص٤). وفي أواخر شهر ايلول/سبتمبر خطف قراصنة صوماليون سفينة أوكرانية تحمل ٣٣ دبابة من طراز تي – ٧٢ متجهة، بحسب المزاعم، إلى جنوب السودان (بي بي سي، ٢٠٠٨). وفي مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر هبطت طائرة شحن إثيوبية محملة بصناديق ذخيرة وأسلحة صغيرة، بذريعة عرضها في معرض تجاري، في مطار جوبا (السودان تريبيون، ٢٠٠٨b). ويمتلك الجيش الشعبي لتحرير السودان على عدد كبير من القوات في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، على الرغم من اقتضاء اتفاق السلام الشامل منه إعادة نشر قواته إلى الجنوب من حدود الشمال الجنوب لسنة ١٩٥٦. وبالمثل، فهناك تقارير عن حشود متزايدة للقوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان منذ الصيف (هينشو، ٢٠٠٨).

ضمن هذا السياق الهش، فإن للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان مصلحة واضحة في تثبيت مواقعه/ها قبل سنة[٢٠١١]. فالحركة ترغب في توطيد سيطرتها بتقديم قطاف مكاسب السلام، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وخصوصا قبل انتخابات سنة ٢٠٠٩. كما يسعى الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمواجهة شيوع انعدام الأمن، إلى احتكار استخدام القوة، وتحييد المفسدين المحتملين، والرد على تهديدات الشمال في الوقت الذي يحول فيه دون التفتت الداخلي.

إطار ٢ نتائج أولية لنزع سلاح المدنيين في ولايات أخرى[١٧]

لئن تركز ورقة العمل هذه في المقام الأول على ولايات البحيرات وغرب الاستوائية والوحدة، فقد تم الحصول على عدد من النتائج من الولايات التالية (سنتناول جونقلي في إطار[٣]):

شرق الاستوائية. جمع حوالي ١،٠٠٠ قطعة سلاح خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر و٣٦٠ في شهر كانون الأول/ ديسمبر. وأنشئت لجان نزع السلاح على مستوى الولاية والبلدات وأجريت حملات توعية في سبع من البلدات الثماني. وفي مطلع شهر حزيران/ يونيو قُتل ثمانية على الاقل من الجيش الشعبي لتحرير السودان و١١ مدنيا وأجبر نحو ٤٣٠٠ شخص على الفرار نتيجة ما أبدي من مقاومة لنزع السلاح في قريتي أليولي وأغورني في حي بيام هيالا (مكفوي وموراي، ٢٠٠٨، ص٣٣).

الاستوائية الوسطى. عمليات نزع السلاح محدودة وقعت في ثلاث بلدات – ياي وموروبو واينيا بين ٢٨ تموز/يوليو و٢ آب/ أغسطس. وأنشئت لجان لنزع السلاح واخطر الجمهور عبر إعلان بثته محطة الاذاعة وحدد ٣٠ مركزا لتجميع الأسلحة في أحياء مختلفة يسلم فيها المدنيون أسلحتهم طواعية. لقد جمعت ٤٠ قطعة سلاح اجمالاً: ٢١ بندقية من طراز ايه كيه –٤٧، ١٥ بندقية من طراز جي٣، و٤ بنادق أخرى. وأعرب مسؤولون في الولاية عن قلق واسع النطاق من أن حضور جيش الرب للمقاومة وسط المجتمعات المحلية قلّص تقليصاً كبيراً كم قطع السلاح المجموعة.

أعالي النيل. لا ذكر لنزع سلاح المدنيين في ولاية أعالي النيل، وهي الولاية الوحيدة في جنوب السودان التي يحكمها عضو من حزب المؤتمر الوطني. ودعا بعض المسؤولين في الولاية إلى تجديد المسعى لنزع السلاح في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

غرب بحر الغزال. لم تقع عملية نزع سلاح. وأعرب حاكم الولاية مارك نيبوج أوبانق في شهر آب/أغسطس عن النية لنزع سلاح بلدات جور وواو وراجا باستخدام الفرقة الـ١٥ للجيش الشعبي لتحرير السودان، بيد أن ذلك لم يحدث خلال الفترة التي حددها الأمر التنفيذي.

شمال بحر الغزال. أجرت الشرطة في يوم ٤ حزيران/يونيو عملية تفتيش وضبط مدتها بيوم واحد في بلدة أويل. وأفادت تقارير عن جمع نحو ٢٠٦ قطع سلاح اعيد توزيعها على الشرطة. وأعلنت سلطات الولاية لاحقا ان لا ضرورة لعملية نزع سلاح مدنية أخرى.

واراب. نظمت سلطات الولاية فرقاً لنزع السلاح يتكون افرادها من سلطات الحكومة المحلية وقوات الأمن (الشرطة، السجون، الحياة البرية، الأمن الوطني، سرية من الجيش الشعبي لتحرير السودان). قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة الفرق وخزنَ الأسلحة المجموعة. ارسلت هذه الفرق إلى ما لايقل عن ثلاث بلدات: تونج الشمالية، قوقريال الشرقية، وقوقريال الغربية. وفي ٨ آب/أغسطس افاد مسؤولون في الولاية بجمع ٥،٠٠٠ قطعة سلاح في قوقريال الغربية وحدها. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر اعلن عن جمع ١٥،٠٠٠ قطعة سلاح. ولما سلّمت بعثة الأمم المتحدة في السودان أربع حاويات للخزن في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر، أعلن الحاكم بالانابة ووزير الصحة للولاية أتشول أكوتش ماغرديت عن جمع ما مجموعه ١٥،٠٠٠ قطعة سلاح. مع ذلك، لا تأكيد هناك على أنه تم الحصول على جميع هذه الأسلحة خلال حملة سنة ٢٠٠٨.

على الرغم من تقديم أمر الرئيس كير باعتباره حصيلة تشاور مع الأطراف المعنية، إلا انه لم يتطرق بوضوح إلى الأطراف التي تم التشاور معها، ولا إلى الظروف التي جرت بها، ولا إذا ما كان الأمر يمثل توافقاً من نوع ما في الآراء. في الواقع، إن الميل المتجلي مؤخراً نحو التجزؤ والانقسام داخل المستويات العليا لحكومة جنوب السودان يشير إلى أن لدى شخصيات مختلفة في الحكومة – ممثلين مصالح وفئات متباينة – أفكاراً متضاربة حول طبيعة وأهداف وآفاق عملية نزع سلاح المدنيين التي لم يبت فيها في وقت إصدار الأمر. وضعف التنسيق بين دائرتي الرئيس ونائب الرئيس بشأن مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSSAC) لهو دليل بارزعلى ذلك.

في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أعلن نائب رئيس حكومة جنوب السودان ريك مشار عن انشاء مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSSAC) ضمن دائرة مكتبه لتعزيز التنسيق وجمع المعلومات والتعاون داخل حكومة جنوب السودان بين جميع مبادرات الأمن المجتمعي والحد من الأسلحة الصغيرة في جنوب السودان. مع ذلك، لم يُحرز تقدم يذكر في تشكيل المكتب خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٨. ولما أعلن رئيس كير أمره بنزع سلاح المدنيين في يوم ٢٢ أيار/مايو، لم يتطرق إلى المكتب، كما لم تسبغ عليه ولاية قانونية حتى ٣١ أكتوبر/تشرين الأول من سنة ٢٠٠٨ – قبل شهر واحد من انتهاء فترة الأشهر الستة المخصصة للحملة. وبالتالي لم تجر استشارة مسؤولي مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة، ولم تقترح خطة للكيفية التي يتمكن المكتب بواسطتها من دعم العملية. وبدلا من استخدام الأمر بوصفه فرصة لبناء قدرة المكتب، غدا المكتب في الأساس متفرجا على عملية نزع السلاح. ولعل ذلك يرجع، من ناحية، إلى حساب مفاده انه لا بد من الشروع بعملية نزع السلاح فوراً وما كان للمكتب ولاية قانونية ولا امكانية القيام بدور مثمر. ومن ناحية أخرى، فلعل الأمر مسعى متعمد لتجنب القيام بعملية أكثر شفافية وخاضعة لمساءلة أكبر[١٨].

شرع المكتب، الذي يترأسه الدكتور رياك غوق ماجوك، بتدريب الموظفين ونشرهم في عدد قليل من الولايات خلال الصيف. ورغم حضور هؤلاء الموظفين اجتماعات عن الأمن على مستوى الولاية ولجان نزع السلاح، غير أن مشاركتهم الفعلية في تنسيق تجميع الأسلحة ورصد الكيفية التي تتقدم بها العملية كانت هزيلة. فمسؤولية ضباط الأمن المجتمعي في المكتب على مستوى الولاية الرسمية محدودة وكذلك قدرتهم على التأثير في كيفية إجراء عملية نزع السلاح على مستوى الولاية.

وأتخذت الامم المتحدة إجراءات عدة لمساعدة هذه العملية. أولا، بغية تأمين الأسلحة المجموعة خلال عملية نزع السلاح وضمان عدم تسربها وتداولها من جديد، وقعت بعثة الأمم المتحدة في السودان مذكرة تفاهم (MoU) مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر أيلول/سبتمبر لقرضه عشر حاويات لخزن الأسلحة. نقلت الحاويات ونصبت خلال الشهرين القادمين في ولايات البحيرات والوحدة وواراب وجونقلي، شريطة أن تستخدم لخزن الأسلحة التي سلمت طوعياً وليس بطرق قسرية. وبرر دور بعثة الأمم المتحدة في الحملة في مذكرة التفاهم بالإشارة إلى الولاية المعلنة في اتفاق السلام الشامل بخصوص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إطار ٣ نزع السلاح في ولاية جونقلي

عانت جونقلي، وهي أكبر ولاية في جنوب السودان، من شيوع اضطراب أمني مسلح قبل توقيع اتفاق السلام الشامل وبعده. وعرفت الولاية محاولات ثلاث سابقة لنزع السلاح، فبدءاً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الى مايو/أيار ٢٠٠٦ شن الجيش الشعبي لتحرير السودان حملة قسرية بعدما طالبت مجموعات دينكا محلية بأن يقوم أفراد لو النوير بنزع أسلحتهم قبل هجرتهم وماشيتهم إلى المراعي خلال موسم الجفاف. رفضت لو النوير وقاوم «الجيش الأبيض»، وهي ميليشيا فضفاضة التنظيم تتألف أساسا من النوير، سعي الجيش الشعبي لتحرير السودان في تجميع الاسلحة. وسرعان ما اضطرمت عملية نزع السلاح إلى مواجهة عنيفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان حريصاً على فرض هيمنته وتوطيد سيطرته. لقد تم جمع ٣ آلاف قطعة سلاح ولقى ما يقرب من ١٦٠٠ شخص حتفهم (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧؛ يونغ، ٢٠٠٧).

وعملت الأمم المتحدة، قلقاً منها على انتشار العنف المتولد عن عملية نزع السلاح إلى داخل جونقلي، مع المجتمع المحلي في أكوبو على تطوير برنامج لجمع الأسلحة النارية سلمياً نفذته لجان محلية لنزع السلاح في الفترة الممتدة بين شهري نيسان/أبريل الى آب/أغسطس سنة ٢٠٠٦. وبالرغم من أن العملية كانت «طوعية» رسميا، كان يلوح تهديد صريح باستخدام قوة قسرية اذا رفض المدنيون في أكوبو تسليم أسلحتهم النارية. وجمعت ١٢٠٠– ١٤٠٠ من البنادق الهجومية والآلية والقذائف الصاروخية وقذائف الهاون من دون وقوع اصابات. وأخيرا، جمعت ١١٢٦ قطعة سلاح من أربعة أحياء (بيام) في بلدة بيبور في الفترة المحصورة بين شهري كانون الثاني/يناير الى أيار/مايو سنة ٢٠٠٧. واستهدفت هذه العملية بدرجة كبيرة المورلي الذين لم يتم نزع سلاحهم قبلاً ويتمتعون بسمعة مُخيفة بوصفهم لصوص ماشية. قادت الحملةَ «الطوعية» منظماتٌ المجتمع المدني المحلية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لبعثة الأمم المتحدة في السودان ولجنة نزع السلاح والتسريح والإدماج في جنوب السودان.

انتشلت حملة نزع السلاح لسنة ٢٠٠٨ نحو ألفي قطعة سلاح في ولاية جونقلي، ومعظمها سُلِّم في بلدات أكوبو وبيبور ودوك. وكبح النجاحَ الاجمالي لهذه الحملة اخفاقُ الجيش الشعبي لتحرير السودان في نشر أعداد كبيرة من قواته في جميع أنحاء الولاية لحماية السكان المنزوعي السلاح، إلى جانب المخاوف الواسعة النطاق من سريان انعدام الأمن.

لقد وقعت عملية نزع السلاح في جميع أحياء (بيام) وبوما (أصغر وحدة من وحدات الحكم المحلي) بلدة بيبور باستثناء ليكونغولي، حيث أبى السكان الامتثال للأمر خوفَ تعرضهم لهجوم من قبل لو النوير والتوبوسا من ولاية شرق الاستوائية. وعبر المسؤولون المحليون في دوك عن قلقهم من هجمات الإغارة على الماشية من قبل لو النوير في بلدة أرور والنشر المحدود لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان فيها. ولم يحدث إبلاغ عن وقوع عملية لنزع السلاح في مقاطعتي نيرول وبوشالا. ووفقا لمسؤولين محليين، فإن استمرار الغارات على الماشية من قبل المورلي، لا سيما في منطقة كولنيانك، جعل المدنيين يحذرون التعاون، ما دفع بعض الشبان لشراء الأسلحة النارية حماية لأنفسهم. وتحاول سلطات الولاية الآن تنظيم اجتماعات على مستوى الولاية بغية معالجة النزاعات بين المجتمعات المحلية.

ثانيا، أقامت بعثة الأمم المتحدة في السودان، بغية دعم عملية نزع السلاح سلمياً ومراقبتها على نحو أكثر فعالية، خلية تخطيط اقليمي من أجل تعزيز التنسيق وتقاسم المعلومات ضمن عسكر الامم المتحدة وشرطتها وكذلك الأقسام المدنية فيها. ثالثا، ساعد مسؤولو بعثة الأمم المتحدة في السودان على تيسير عقد اجتماع بين حكام ولايات واراب والوحدة والبحيرات لتنسيق جهودهم في عملية نزع السلاح. رابعا، بذلت البعثة جهوداً على مستوى حكومة جنوب السودان والولايات لتعزيز عملية نزع السلاح سلميا. وأخيرا، قام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في السودان بالمساعدة في حصول مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSSAC) على الولاية وعلى تطوير قدراته.

لكن الحملة عرَضَتْ على الامم المتحدة عدداً من القيود الجدية، إذ لم تتشاور حكومة جنوب السودان مع الامم المتحدة قبل إصدار الأمر. وعلى حين جهدت بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى تطوير قدراتها الداخلية لمقاسمة المعلومات ورصد عملية نزع السلاح، ما كانت هنالك آليات رسمية لتبادل المعلومات والتنسيق بين الأمم المتحدة وسلطات الولاية. وأخيرا، لقد عنى التهديد المبطن باستخدام القوة المرافق لعملية نزع السلاح الطوعية اسمياً ارتباط الامم المتحدة ارتباطاً وثيقا جدا بمبادرة يمكن أن تجر إلى عنف مماثل لذلك الذي وقع في شمال جونقلي في سنة ٢٠٠٦ (انظر إطار٣).

وبتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٩ قرر مجلس وزراء حكومة جنوب السودان بوجوب استمرار نزع السلاح، وتعهدت وزارة الشؤون الداخلية بارسال قوات شرطة إضافية للمساعدة في العملية (حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٩). لم يقدم المجلس مزيدا من التعليق على مجريات الحملة حتى تلك اللحظة ولا الدعوة لإحداث تغييرات في التنفيذ ولا جرى تمديد أمر الرئيس كير رسميا أو استبداله.

٣. دراسة حالات

أ. ولاية البحيرات

ولاية البحيرات تتمتع بعدد من المزايا الجغرافية والاجتماعية التي لا تشاركها فيها ولايات جنوب السودان الأخرى. فهي ولاية محجوزة عن المنطقة الغنية بالنفط المتنازع عليها في الشمال، ومحمية جنوباً من تسرب الصراعات في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديموقراطية (زائير سابقا) إليها، وتسكنها مجموعة عرقية واحدة. ومع ذلك فإن مجتمعات الولاية المحلية غارقة في دوامة من العنف والصراع القبليين وعملية نزع سلاح المدنيين القسرية كلفتهم خسائر بشرية باهضة. وعلى الرغم من إن حملة نزع السلاح في البحيرات بدت واعدة على الورق، إلا انها نفذت عسكرياً من دون ضمانات أمنية فعالة، عاملة بذلك على توتير العلاقات السياسية وتعقيد الوضع الأمني في ولاية مدنيوها عرضة للخطر.

الأمن والأسلحة الصغيرة

الغارات المسلحة على قطيع الماشية، والتنازع على الموارد الشحيحة، والاشتباكات القبلية هي المظاهر الرئيسية لوجه انعدام الأمن في ولاية البحيرات. وعلى الرغم من أن ولاية البحيرات متجانسة إثنيا، فإن قطنتها الـ٨٨٠ ألفاً تقريباً من الدينكا المزارعين الرعاة ضمن حدودها مقسمون الى عدة مجموعات فرعية وقبائل.١٩ وكما هو الحال مع جميع مجتمعات الدينكا، فإن الماشية تشغل موقعاً في الصميم من الاقتصاد والنسيج الاجتماعي لكثير من القبائل في البحيرات. ويحتدم التنافس اثناء موسم الجفاف على وجه الخصوص، على المياه والمراعي وحظائر الماشية، مسفراً عن اشتباكات وهجمات انتقامية. معظم أعمال العنف تقع في الداخل، لكن الغارات على الماشية عبر الحدود تشكل مشكلة مستمرة أيضاً.

تميزت حصيلة ضحايا اعمال العنف بثباتها وقسوتها٢٠، إذ لقى في شهر نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٥ أكثر من ٧٥ شخصا مصرعهم وتشرد ٤٠٠٠، كما أفيد، في بلدات يرول الشرقية ويرول الغربية وأويرال (شبكة الأنباء الإنسانية، ٢٠٠٥). وما بين شهر أيلول/سبتمبر والأسبوع الاول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قتل ٤١ شخصاً في انحاء بلدة كيوبيت، الأمر الذي دفع برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق عملياته مؤقتاً (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٦). ولقى في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ما يقرب من ١٥٠ شخصا مصرعهم في اشتباكات في سرقة ماشية عبر الحدود بين قبائل الدينكا المتنافسة في ولايتي البحيرات وواراب (ميوم، ٢٠٠٨b).٢١ واستمر العنف في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عندما قُتل ١٥ شخصا في بلدة ولو فى ثلاثة حوادث منفصلة (فني، ٢٠٠٩)، كما أبلغ عن وقوع اشتباكات بين المجتمعات المحلية في ولايتي البحيرات وواراب (شبكة الأنباء الإنسانية، ٢٠٠٩).

وفي سنة ٢٠٠٦ أشار ما يقرب من ٣٥ في المائة من اشخاص شملهم استطلاع في ولاية البحيرات إلى أنهم أو أن شخصاً ما في مجمعهم يحمل سلاحاً نارياً (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٦، ص٢). وافيد بأن بنادق ايه كيه – ٤٧ وبنادق جي ٣ هي الاكثر شيوعا رغم حيازة المجموعات المسلحة التي تقوم بالإغارة على قطيع المواشي، مثلما يفاد، قذائف صاروخية وقذائف هاون٢٢. وتكلف بندقية ايه كيه – ٤٧ قرابة سبع بقرات – وهو استثمار كبير.٢٣ والسعر يعكس طلباً قوياً يسوقه تدهور انعدام الأمن والطبيعة المغرية للغارات على الماشية. ويحصل على الأسلحة بسهولة من الولايات المجاورة ومن قوات الأمن المحلية، وخصوصا من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذين يعرفون بأنهم مصدر هام من مصادر الأسلحة الصغيرة والذخيرة. إن التوتر الحاصل بين الرعاة وضعف الولاية والمؤسسات الأمنية والحدود النافذة، كل ذلك أرسى بيئة تتكاثر فيها الأسلحة الصغيرة.

يعتبر الجيلوينغ (حراس الماشية) مصدراً من مصادر عدم الاستقرار المسلح الكبرى في ولاية البحيرات. وتحصيلا لما أثارته الانقسامات الداخلية داخل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في أوائل التسعينات من سلسلة من الصراعات الأهلية وانتشاراً للميليشيات في جنوب السودان، قرر الجيش الشعبي لتحرير السودان تسليح الشباب المحليين لحماية أبقارهم ومجتمعاتهم من التهديدات الداخلية، حتى يتمكن الجيش من التركيز على قتاله مع الشمال. وكان دانيال اوبيت اكوت، وهو من قوك الدينكا شغل منصب قائد منطقة بالجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية بحر الغزال خلال الحرب، وهو الآن حاكم ولاية البحيرات،

محركاً في إنشاء الجيلوينغ وتسليحهم في سنة ١٩٩٢ لحماية المنطقة ضد الجيش الأبيض وغيره من ميليشيات النوير.٢٤ ولما انتهت الحرب فقدَ حراس الماشية وظيفتهم لكنهم ابقوا على أسلحتهم. واستمروا، وهم من الفقراء وغير المتعلمين ومن غير أمل يحدوهم للاندماج في الجيش أو لأن يستوعبهم الاقتصاد، في حراسة قطعان الماشية وحولوا أسلحتهم تجاه بعضهم بعضاً. ومن المفارقات سعي أويت الآن لنزع سلاح المدنيين الذين سلّحهم بنفسه أصلا.

واستهدفت حملتان سابقتان واسعتا النطاق لنزع سلاح الجيلوينغ. الأولى وقعت في سنة ٢٠٠٠ أبان الحرب الأهلية. فعلى اثر اندلاع اشتباكات عنيفة بين فرعي الدينكا، قوك واقار، نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان ثلاثة ألوية للقيام بحملة نزع سلاح قسرية في بلدات التونج وكيويبت ورمبيك ويرول. جمع الجيش الشعبي لتحرير السودان ما يقرب من ٤٠٠٠ قطعة سلاح بواسطة ممارسات جائرة أثارت المرارة بين أبناء المجتمع المحلي (نيابا، ٢٠٠١).

وبدأت في وقت تال على انتهاء الحرب الأهلية محاولة ثانية لنزع سلاح الجيلوينغ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ففي أعقاب حوادث سرقة ماشية منفصلة صُرع فيها نحو ٨٠ شخصا في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، أبعد الرئيس كير حاكم ولاية سابق وهو جون لات بتاريخ ٥ أيلول/ سبتمبر. لقد اتهم لات بالفساد والتحريض على القتال القبلي، وهي تهمة وجهت بين حين وآخر إلى كثير من السياسيين في ولاية البحيرات (ميوم، ٢٠٠٦). كما تورط مفوض بلدة كيويبت في حادث تموز/يوليو ٢٠٠٦ وأوقف جون قرنق ثلاثةَ أمناء عن أعمالهم في شهر حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٥ لاثارتهم اشتباكات تتصل بالإغارة على قطيع الماشية (سودان راديو سرفيس، ٢٠٠٥). وكان للحاكم أويت، الذي عينه الرئيس كير في شهر أيلول/سبتمبر، ولاية واضحة لانهاء الصراعات المسلحة الاقليمية وتحسين صورة سياسيي البحيرات التي لطّخها الارتباط بالإغارة على الماشية. وبناء على ذلك، سرعان ما اعلن أويت حملة لنزع سلاح الجيلوينغ.

وعرض الحاكم، في شهر شباط/فبراير٢٠٠٧، إيذانا بنهاية حملة نزع السلاح الثانية، ٣٦٠٢ قطعة سلاح في ساحة الحرية بمدينة رمبيك، جمعت، كما أفيد، عبر عملية أختلط فيها التشاور بالإكراه (ميوم،٢٠٠٧). ووفر المجلس التشريعي إطارا قانونيا بسّنه تشريعاً يحظر حيازة الأسلحة النارية ويعاقب بالسجن مدة سنتين وغرامة مقدارها عشر بقرات للمخالف (ميوم، ٢٠٠٧). ثم سافر أعضاء المجلس التشريعي إلى دوائرهم يصحبهم الزعماء التقليديون لتوعية السكان ببرنامج تجميع الأسلحة٢٥. لكن العميد في الجيش الشعبي لتحرير السودان بول أكوت، المعروف بصرامته وسمعته المهيبة في ولاية البحيرات، كان المسؤول في نهاية المطاف عن إجراء عملية نزع السلاح. وبدلاً من تدمير ما جمع من كميات كبيرة من الأسلحة، احتفظ الحاكم أويت بها في مجمعه. والمقابلات المجراة في رمبيك تشير إلى وجود ٤٠٠٠ – ٤٥٠٠ قطعة سلاح مخزنة ثمة في أواخر ٢٠٠٨ ٢٦.

وعلى الرغم من مبادرات نزع السلاح هذه تواصلت الهجمات القبلية من غير هوادة وظل الأمن المجتمعي في حال مؤسيةً.٢٧ لقد فشل برنامجا تجميع الأسلحة، لخلوهما من الحوافز والضمانات الأمنية، في حمل العديد من الناس على تسليم أسلحتهم طوعاً. وما دام جزء من المجتمع مسلحاً تسليحاً شديداً فلا غرو من مواصلة أعمال العنف وكذلك ازدياد الطلب على الأسلحة وستُعوض الأسلحة النارية المجموعة على وجه السرعة. واضحى الدينكا والنويرعلى حد سواء تجاراً انتهازيين في الولايات المجاورة إذ انتفعوا من حملتي تجميع الأسلحة من خلال أولا الهجوم على القبائل التي نزعت سلاحها في البحيرات ومن ثم بيع الأسلحة إلى الأهالي مستغلين الخوف وعدم الاستقرار.٢٨

زد على ذلك عمل تلاقي المصالح السياسية والاقتصادية، كما يبدو، على تحصين حظائر قطعان الماشية والحراس (الجيلوينغ) من أي عملية نزع سلاح ذات معنى. وقال مصدر مقرب من عملية نزع السلاح "اذا تطلعت فيمن يملك حظائر الماشية، لوجدت أناساً من ذوي النفوذ٢٩". ولهؤلاء الأفراد مصلحة في ضمان حظو استثماراتهم بالحماية وذات مردود مربح. ولطالما شاعت مستويات عالية من العنف ومالت قوات الأمن المحلية النظامية بالضعف، فإن حراس الماشية والأسلحة النارية يلبون حاجة مطلوبة.

أقرَّ الحاكم أويت في شهر نيسان/أبريل، قبل شهر واحد من أمر الرئيس كير، بمسيس الحاجة إلى مزيد من نزع السلاح. وزعم في خطاب عام بتداول ١٨٠٠٠ قطعة سلاح لدى الجيلوينغ، معلناً عن مضي ألف جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان للقيام بحملة نزع سلاح تستهدف بلدة رمبيك الشرقية، وطمأن الجمهورعلى أن اي مقاومة ستلقى رداً حازماً (ميوم،٢٠٠٨a). وليس واضحاً ما إن كان قد أقدم على هذا الفعل لمعرفته السابقة بأمر الرئاسة أو بشكل مستقل عنه.

نزع السلاح

عندما دخل الأمر الرئاسي حيز التنفيذ بتاريخ ١ حزيران/يونيو، وزع الحاكم أويت نسخاً من المرسوم على مجلس الولاية ولجنة الولاية الأمنية٣٠ ومفوضي البلدات ووزراء الولاية. وهؤلاء المسؤولون الكبار في رمبيك وزعوا بدورهم المرسوم إلى الأحياء (بايام) وبوما (أصغر وحدة إدارية). وعلى الرغم من ذيوع الإخطار بعملية نزع السلاح الوشيكة، كما يبدو، إلى الجمهور بصورة سريعة وشاملة، ما كانت ثمة محاولة جدية للتشاور مع المجتمع المحلي بشأن ما لديه من مخاوف أمنية وتضمين ذلك ضمن عملية تخطيط السياسات. عوض ذلك أصدر أويت الأمر الولائي المؤقت رقم ٢٠٠٨/١٦ (انظر ملحق أ)، الذي دعا إلى مبادرة من ستة أشهر لتجميع الأسلحة. وأجاز مجلس الوزراء الأمر بتاريخ ٥ تموز/يوليو.٣١

هدف الأمر الى جمع الأسلحة وارساء الأمن وكبح العنف. وحاول، بالإضافة الى نزع سلاح جميع المدنيين، ايقاف بيع اسلحة جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى المدنيين – وهي مشكلة حددت باعتبارها مصدراً رئيسياً لحيازة الأسلحة الصغيرة – من خلال

أمر القوات بالابقاء على أسلحتها بالثكنات. كما سعى للحد من الطلب من خلال توفير ضمانات أمنية والحض على وضع حد للهجمات الانتقامية. كما قرر وضع مخافر حدودية للولاية بشرطة وعسكر بعد عملية نزع السلاح (التي تنتهي بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) للحيلولة دون وقوع الإغارة على الماشية من عبر الحدود، وتعزيز قوات الشرطة من خلال التشجيع على التجنيد. وأمر جميع الأفراد المتهمين بالقتل بتسليم انفسهم للشرطة وحل جميع قضايا القتل على الفور عن طريق القضاء. وأخيرا، حدد الأمر العقوبات الزمنية بالسجن والغرامات بالماشية لمن يحمل ويبيع ويشتري أسلحة نارية غير مشروعة.

وعلى حين حدد الأمرالحاجة الملحة لعملية نزع السلاح واهدافها العامة، فقد خلا بصفحتيه الاثنتين ونصف الصفحة غير العامرتين، من تفاصيل الكيفية التي جرى بها التخطيط للعملية أو تنفيذها. واشترط مجلس الوزراء، بموافقته على الأمر، أن تصوغ لجنة تنفيذية لعملية نزع السلاح، تتكون من نفس أعضاء لجنة أمن الولاية، الآليات والوسائل التي ينفذ نزع السلاح بواسطتها. وأنشأت لجنة الولاية لنزع السلاح، نتيجة لذلك، لجان نزع سلاح على مستوى البلدات لإدارة التنفيذ.٣٢ وترفع هذه اللجان المحلية تقاريرها مباشرة إلى حاكم الولاية بدلا من لجنة الولاية لنزع السلاح، وهذا شأن عضّد الكفاءة لكنه أضعف المراقبة بتشديده على الطابع الفردي للعملية بدلا من طابعها المؤسسي. لكن لجنة أمن الولاية ما اجتمعت اعتبارا من منتصف تشرين الأول/أكتوبر سوى مرتين فقط ، الأمر الذي يدلل على عدم قيامها بدور فعال في الإشراف على عملية نزع السلاح.٣٣ فالحاكم هو من جهّز استمارات التسجيل ووزعها على مفوضي البلدات للتمكن من حساب كل الأسلحة.٣٤

وأتسم جهد نزع السلاح،عملياً، بعدم الكفاءة وشابته تصرفات سوء سلوك جسيمة اقترفها الجيش الشعبي لتحرير السودان، الأمر الذي أجبر ذلك الحاكم على إعادة النظر كاملاً بخطته في منتصف شهر أيلول/سبتمبر. وحملة ولاية البحيرات مرت بثلاث مراحل تقريباً: التسليم الطوعي، عملية غير طوعية وأخيراً استخدام فرق الجمع. مفصل كل مرحلة مبين أدناه.

المرحلة ا: الطوعية

المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح، التي أجريت في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس، كانت طوعية وأجازها الحاكم بأمر بنزع السلاح منه. أوكلت للزعماء المحليين مهمة إنشاء مراكز تجميع الأسلحة في احيائهم (بيام) وجمع الأسلحة من السكان المحليين. وفي العادة هذا يعني، عمليا، الطلب من الذين يحوزون اسلحة نارية جلبها لمراكز التجميع، أو إرسال زعماء حراس الماشية (الجيلوينغ) لحظائر قطيع الماشية للاتيان به٣٥. وكانت مشاركة قوات الأمن بحدودها الدنيا: ساعد رجال الشرطة على نقل الأسلحة وتخزينها في مقر قيادة الشرطة في البلدة، بينما عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان على توفير حماية أمنية إضافية في مواقع التخزين.٣٦

لم يصدر الحاكم أويت حصيلة أولية بالأسلحة المجموعة، بيد أن تقديرات شواهد تستند إلى معلومات مستقاة من لقاءات مع الزعماء المحليين ومفوضي البلدات تدلل على جمع عدد قليل نسبيا من الأسلحة خلال المرحلة الطوعية.٣٧ لقد أدعى مفوض بلدة رمبيك الشرقية، وهي منطقة ألحق بها الصراع القبلي ضررا كبيراً، بأنه جمع ما يقرب من ٢٠٠ قطعة سلاح.٣٨ وهبط سعر بندقية من طراز ايه كي – ٤٧، كما أفيد، بشكل كبير من سبع بقرات إلى ثلاث في معظم البلدات أبان حملة نزع السلاح، وهو هبوط يعكس بعض المخاوف الوقتية من أن شراء الأسلحة خلال عملية نزع السلاح استثمار سيئ قابل للمصادرة.٣٩

هزالة الكم المجموع حصيلة أخطاء جوهرية عديدة. أولا، لم تقدم الولاية ضمانات أمنية إضافية، مثل تعزيز حضور الجيش الشعبي لتحرير السودان او زيادة أعداد رجال الشرطة لاقناع المدنيين المسلحين بأنهم محميون من أولئك الذين لم يتخلوا بعد عن أسلحتهم. طالب الأمر بإنشاء مخافر حدودية لصد التهديدات القادمة من الولايات المجاورة، ولكن ليس قبل الانتهاء من عملية نزع السلاح. ثانيا، لم تقدم حوافز فردية ولا جماعية لاغراء المدنيين الذين كانوا قد استثمروا في الأسلحة النارية بالتخلي عنها. وأخيرا، عملية نزع السلاح ما كانت متماثلة، فحظائر قطعان الماشية – محل تجمع حراس الماشية (الجيلوينغ) والأسلحة النارية داخل ولاية البحيرات – إضافة إلى المناطق الحدودية – بوابات المغيرين على قطيع الماشية من ولايات الوحدة وواراب وجونقلي – تركت مرة أخرى كما هي إلى حد كبير.٤٠

وكان من شأن ذلك استمرار النزاع القبلي، إذ قُتل على سبيل المثال في شهر آب/أغسطس، ١٥ شخصا واصيب ٢٠ اخرون بجروح في اشتباك وقع بين قبيلتين من شمالي رمبيك (رويترز، ٢٠٠٨b). فمن دون استراتيجية متبادلة ومتكاملة لجمع الأسلحة فإن العملية الطوعية التي قادها الزعماء المحليون فشلت في جمع الكثير من الاسلحة أو في تحسين الامن.

المرحلة ٢: غير الطوعية

عقب شهرين من عملية نزع سلاح طوعية غير فعالة، عقد الحاكم أويت مؤتمرا مع زعماء تنفيذيين وحراس الماشية (الجيلوينغ) في أمانة الولاية العامة في رمبيك بين ٣٠ آب/ أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر. واعترافاً بتدهور الوضع الأمني في الولاية على المستويات كافة، أصدر المشاركون في المؤتمر قرارات تدعو إلى عملية نزع سلاح أكثر قسرية (ولاية البحيرات، ٢٠٠٨). دعت القرارات بنزع السلاح الكامل لجميع الجيلوينغ في الفترة ١٠– ٢٠ أيلول/ سبتمبر، ووسع، تكليفاً، دور الجيش الشعبي لتحرير السودان: مطلوب اصطحاب ٥٠ من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان للزعماء التنفيذيين والشرطة خلال عملية التجميع. ومن لا يتقيد بذلك منهم سيطرد، ومن يقاوم ذلك من الأفراد سيتعرض للاعتقال ومصادرة عشرين من قطعان ماشيته (ولاية البحيرات، ٢٠٠٨).

وفي وقت مبكر من صباح يوم ٨ أيلول/سبتمبر، قبل يومين من بدء المرحلة غير الطوعية من عملية نزع السلاح، أحاطت ثلاث كتائب من الجيش الشعبي لتحرير السودان رمبيك وأغلقت منافذها بوصف ذلك جزءاً من البحث القسري عن الأسلحة، الأمر الذي أسفر عن اندلاع أعمال العنف. ففي الساعة ٦ صباحا أعلن نائب الحاكم عبر المذياع وجوب بقاء الأفراد داخل منازلهم بينما يقوم الجيش الشعب لتحرير السودان بعمليات التفتيش. وبحلول منتصف النهار شرع الجنود في السوق بشرب الخمر، ومن ثم أنغمروا، بتأثير من سطوة الخمرة وفرار قادتهم بعد تدهورالحالة، اليوم كله باطلاق النار والنهب والمضايقة.

وتشيرمعظم تقاريرالموثوقةإلىأن جنود الجيش الشعبي لتحريرالسودان اغتصبوا امرأة واحدة، وقتلوا شخصين واصابوا سبعة آخرين وسرقوا ما يعادل آلافاً من الدولارات الأمريكية، وإن أصر بعض الذين قوبلوا على عدم وقوع ضحايا.٤١ وصادر الجنود معدات راديو بعثة الأمم المتحدة في السودان ٤٢، وجردوا القوى الأمنية المحلية من سلاحها (ومنهم الشرطة وحراس السجون) وضربوا نائب عَرِيف المجلس التشريعي.٤٣

أعلنت السلطات المحلية، في البداية، بأن ٣٣٣ قطعة سلاح جمعت وخزنت في مقر الشرطة بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر.٤٤ وعندما حاولت بعثة الأمم المتحدة في السودان التحقق من ذلك بعد شهر تقريبا، فما وجدت سوى ١١١ قطعة، غالبيتها بنادق من طراز ايه كيه – ٤٧ وقلة من طراز جي٣،٤٥ ووفقا لمسؤولين محليين، فإن الأسلحة المفقودة إنما طالب بها أصحابها الشرعيون، وهم في معظمهم من قوات الأمن المحلية التي انتزع الجنود أسلحتها منها.٤٦ بيد انه لم تقدم استمارات تسجيل أو وثائق تصديقاً لهذا الزعم.

ولئن أكتنف اللبس عملية صنع القرارات، فإن الحاكم أويت، كما يبدو، أمر بتحويل عملية نزع السلاح الطوعية والسائرة بأمرة الزعماء في البلدات المحيطة إلى عملية تطويق وتفتيش بأمرة الجيش الشعبي لتحرير السودان في رمبيك.٤٧ الأسباب الرسمية الداعية للعملية ذات شقين. أولا، اعتقد المسؤولون بان الاسلحة تساق إلى خارج القرى وتتراكم في رمبيك لتجنب نزع السلاح. حدث ذلك خلال عملية نزع السلاح لسنة ٢٠٠٦ –٠٧، حين عُثر على مخزونات كبيرة من الأسلحة، بما فيها قذائف صاروخية وقذائف الهاون، في المدينة.٤٨ ثانيا، هناك مخاوف من أن الكثير من الأسلحة الموجودة في رمبيك تعود إلى اعضاء نظاميين سابقين في قوات الأمن هم على غير استعداد للتخلي عن أسلحتهم ولا يمكن انتزاعها منهم بصورة فعالة. بشكل أعم، يبدو إن التطويق والتفتيش لنزع السلاح في عواصم الولايات والمدن الكبيرة هو الإنموذج المعمول به. وأجرت ولاية الوحدة عملية مماثلة في بانتيو/ربكونا بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر من دون حوادث، كما استخدمت تكتيكات مماثلة في المدن الأخرى، بما في ذلك جوبا في سنة ٢٠٠٧.

تسلط أحداث رمبيك الأضواء على مخاطر استخدام المنطق العسكري لحل مشكلة نزع سلاح المدنيين. فلتجنب تنبيه المدنيين المسلحين واعطائهم فرصة مغادرة المدينة أو إخفاء الأسلحة، لم يصدر أي إشعار مسبق قبل إعلان نائب الحاكم بواسطة المذياع في الساعة ٦ صباحا. كما لم يجر إخبار الشرطة وحراس السجون ومسؤولي الحياة البرية بذلك، ومن غير الواضح ما إن كان ذلك الفعل عمدا أو عن غير عمد – ولا أعضاء المجلس التشريعي. ولما ظهرت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان صباح يوم ٨ أيلول/سبتمبر لجمع الأسلحة، أبدى الذين شعروا بأنه كان ينبغي ادراجهم في الأمر، مقاومة واستياء.٤٩

نفذت كتائب ٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٣ عملية نزع السلاح. وعلى حين تكونت كتيبة ٢٢١ بمعظمها من جنود ينتسبون للدينكا، فإن كتيبتي ٢٢٢ و٢٢٣ هما أساسا من جنود النوير الذين كانوا يتمركزون في أبيي ودخلوا في المعارك التي وقعت مع وحدات القوات المسلحة السودانية بتاريخ ١٤– ٢٠ أيار/مايو قبل إعادة نشرها بموجب اتفاق خارطة طريق ٨ يونيو٥٠. ومن منظور عسكري بحت، فإن الاعتماد على قوى من الخارج، لا يرجح ان تتراجع عن موقفها نتيجة لارتباطات شخصية أو لانتسابات مجتمعية، أمر منطقي. لكن استخدام عدد كبير من الجنود النوير لقيادة عملية نزع سلاح غير طوعيية في قلب أراضي الدينكا أظهر انعدام أي فهم للسياق التاريخي والاجتماعي ذي الصبغة المعقدة في جنوب السودان. وعلى الصعيد العملي، عانى الجنود النوير من مشاكل لغوية لمواصلة التخاطب مع الأهالي في رمبيك.

وأخيرا، أن اللجوء الى الوسائل العسكرية اشكالي الطابع بنحو خاص لأنه القوات المتوافرة غير مهيأة بما فيه الكفاية. فقد تم نقل الجنود على عجل من ساحة المعركة في أبيي إلى رمبيك للاشتراك في عملية نزع السلاح من دون أن يمنحوا وقتاً للراحة أو تدريباً خاصاً بإدارة تجميع سلمي للأسلحة٥١. وكان الكثير من النوير في كتيبتي ٢٢٢ و٢٢٣ اعضاء سابقين في قوات دفاع جنوب السودان وغيرها من الميليشيات التي انشقت عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ١٩٩١، وما أعيد استيعابها ثانية إلا في الأشهر التالية على إعلان جوبا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ورغم سوء تأهب جنود النوير، فإن تقارير شهود عيان تشير إلى أن جنود الدينكا المحليين هم من استهل اطلاق النار ووسبّبوا وقوع ضحايا.٥٢ ولما انحرفت الحملة عن مسارها، اشترك جنود الدينكا والنوير معاً في الشرب والنهب والمضايقة. وإذ عملت الديناميات العرقية على تفاقم الوضع، فإن أعمال العنف في رمبيك انطلقت من دون شك بسبب سوء التخطيط، مضافاً إليه نقص عام في الانضباط والقيادة والسيطرة لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان.

واتخذ الحاكم أويت، مواجهاً تدقيقاً من حكومة جنوب السودان وغضباً من المجلس التشريعي، قراراً سياسياً بسحب جميع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تتخذ من البحيرات مقراً لها، واضعاً المسؤوليات الأمنية الرئيسية بيد قوات الشرطة الضعيفة الغاضبة أصلاً من الطريقة التي جرى فيها ترهيبها وتهميشها في ٨ أيلول/سبتمبر.

وكابدت الشرطة، لمحدودية عددها وضعف تدريبها وقلة مواردها، من أجل القيام بهذه المهمة. وأعقب انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولاية البحيرات، الذي شرع في ١٠ أيلول/سبتمبر، على الفور ثلاثة اشتباكات قبلية خلال فترة أربع ليال، وكلها وقعت بالقرب من المناطق التي كان فيها الجيش معسكراً.٥٣ وتعرضت في ٢٤ أيلول/سبتمبر سيارة تابعة لسكرتير الحركة الشعبية لتحرير السودان في بلدة يرول آتر دينق، كما أفيد، إلى كمين أسفر عن مقتله ومقتل حارس له. كما أصيب مفوض بلدة يرول وستة اخرون في الهجوم (سودان تريبيون، ٢٠٠٨a). وتكهنت تقارير إعلامية بان جنوداً من النوير فروا بعد حادث ٨ أيلول/سبتمبر هم المسؤولون، لكن لا الامم المتحدة ولا مسؤولين محليين أكدوا هذه الرواية. وتواصلت التقاريرعن وقوع هجمات قبلية، إذ لقى خلال الأسبوعين الأولين من تشرين الأول/أكتوبر، تسعة اشخاص مصرعهم في هجومين منفصلين في بلدتي رمبيك الشرقية وكيويبت (ميوم، ٢٠٠٨c). وبتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر قتل اثنان واصيب اخران بجروح في اشتباكات تتصل بغارة على قطيع الماشية في رمبيك الشرقية (ميوم، ٢٠٠٨d) .٥٤

كما أن لعملية نزع السلاح في ٨ أيلول/سبتمبر تداعياتها السياسية المتمثلة بتدني الثقة وتصلب مواقف حاكم الولاية والمجلس التشريعي للولاية المنقسم على نفسه. جذور الانقسام تكمن في التنافس الشخصي والتشرذم القبلي وسياسات القوة الحزبية. ومع أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تتمتع بهيمنتها في ولاية البحيرات، إلا أن أحزاب المعارضة الناشطة في المجلس التشريعي حققت مكاسب عبر اقامتها تحالفات غير رسمية، إذ جندت من الجيش الشعبي لتحرير السودان وشلّت أعمال المجلس. ودخلت السلطة التنفيذية، قبل حملة نزع السلاح، في معركة أرادات مع المعارضة المتجرأة في السلطة التشريعية، والتي سعت لعزل وزير المالية للولاية. فنصف المجلس التشريعي، برئاسة عَريف المجلس ونائبه، أرادوا عزل وزير المالية بتهمة الفساد، فيما عارض ذلك الحاكم أويت والنصف الآخر. وأحيل الأمر إلى وزارة المالية في حكومة جنوب السودان لإجراء تحقيق ومراجعة الحسابات، وخلصت إلى أن هناك دليلاً على وقوع فساد.

ولما تعرض نائب عريف المجلس للضرب بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر، خلص العديد من المراقبين المحليين إلى أن الحاكم أويت كان يستخدم عملية نزع السلاح لترسيخ سلطته ومعاقبة المعارضة. وبعد ذلك باسبوعين تقريباً، وضع عريف ونائب عريف المجلس على لائحة الأعمال اقتراحا لعزل وزير المالية، مما دعا أويت الى عقد جلسة طارئة للمجلس التشريعي للولاية بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر وعمل على تدبير عملية استباقية لعزل عريف المجلس ونائبه. وسافر الرئيس كير إلى رمبيك بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر، للتدخل شخصياً بغية إفشال مناورة الحاكم وأعيد تنصيب العريف ونائبه.

المرحلة ٣: فرق التجميع

في أعقاب أحداث ٨ أيلول/سبتمبر، جمّد الحاكم أويت مؤقتا أنشطة نزع السلاح في جميع أنحاء ولاية البحيرات، وصيغت تدابير جديدة في الأمر المؤقت برقم ٢٠٠٨/١٨ (انظر ملحق ب). ودعت الخطة المنقحة البلدات الثماني جميعها لإنشاء فرق لتجميع الأسلحة برئاسة زعيم تنفيذي وتتألف من ١٥ ضباط الشرطة و١٠ من حراس السجون و٥ من سلطات الحياة البرية، و٢٠ من حراس الماشية (الجيلوينغ). واحتوت الوثيقة المنقحة، عاكسة أمر الرئيس كير، على تهديدات باستخدام القوة وفرض المقاطعة. ولئن أوقع الأمر السابق لولاية البحيرات غرامة مقدارها ٢٠ بقرة تجبى من كل شخص تخلف عن تسليم سلاحه، فإن الأمر الجديد خفف العقوبة إلى ١٠ بقرات.

ووضع الأمر جدولاً زمنياً ومساراً طموحاً لعملية نزع السلاح. وانطلقت فرق التجميع في ٢٢ أيلول/سبتمبر وانتقلت مشيا على الأقدام على طول الطريق الذي يفصل بين شرق وغرب ولاية البحيرات بين يرول الغربية ومالون بيك، والبالغ ١٣٠ كيلومترا، لينهوا بذلك هذه المرحلة من عملية نزع السلاح في غضون عشرة أيام. وبعد الطواف في المناطق الوسطى من الولاية، دعا الأمر فرق التجميع إلى نزع سلاح المناطق الحدودية خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. ونص الأمر كذلك على خزن الاسلحة المجموعة في مقر مفوض كل بلدة في حاويات تقوم السلطات بتزويدها.

وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تشكل فرق تجميع الأسلحة أو تنتشر. وإذ يعلم كافة المسؤولين المحليين الذين قوبلوا في رمبيك بشهر تشرين الأول/أكتوبران فرق التجميع ستكون مسؤولة عن تنفيذ برنامج نزع السلاح، فإن هناك عدة روايات مختلفة عن الكيفية التي ستعمل بها وهناك عدم يقين واسع النطاق يحف بوقت شروع الفرق في دورياتها الراجلة.

الخلاصة

في السنوات الثماني الماضية، كانت ولاية البحيرات مسرحاً لثلاث حملات لنزع سلاح المدنيين، استهدفت في المقام الأول حراس الماشية، وتمخضت عن تجميع ٤٠٠٠ قطعة سلاح تقريباً، وتسببت في الوقت نفسه في اطلاق شرارة أعمال العنف وعدم الاستقرار. لم تتبع أي من هذه الحملات نهجاً متكاملاً لبناء الأمن المجتمعي. ومن الجلي أنه من دون بناء القدرات وتحسين الكفاءة المهنية لقوات الأمن، فلن يثق الناس بقدرة حكومة الولاية على توفير ما يلزم من ضمانات أمنية، وسيحجمون عن نزع أسلحتهم. وما لم يعالج العرض فسوف يستمر المدنيون بإعادة تسليح أنفسهم. ومن دون تنمية اقتصادية سيستمر التنازع أيضاً على الموارد الشحيحة، ومن دون تقديم الدعم للآليات العرفية والرسمية القادرة على التوسط في حل المنازعات القبلية فسيتواصل الصدام والسعي إلى الانتقام.

ضمت خطط سنة ٢٠٠٨ عناصر إيجابية وتشاركية، لكن هذه العناصر تساقطت في غالب الأمر على قارعتي الطريق في مرحلة التنفيذ. كان هناك إشعار ومشاركة، لكن ليس بالضرورة تشاوراً وشراكة مع المجتمع المحلي. لقد أنشئت آليات رسمية مثل لجان نزع السلاح، لكنها ما اسفرت بالضرورة عن شمولية وشفافية في اتخاذ القرارات. وجوهرياً فإن الأفراد هم من اعتمد القرارات الرئيسية، وليس المؤسسات. كانت عملية التجميع ذات طابع مدني وطوعية في البداية، غير انها سرعان ما مالت الى تكتيكات الجيش وإلى الإكراه. وعدت حكومة الولاية بتقديم ضمانات أمنية، لكن أداءها اتسم بعدم وضوحه واتساقه وعدم ملائمته زمنياً.

ثمة حاجة إلى كثير من الوقت وإلى توافر مزيد من البيانات للخلوص إلى نتيجة نهائية، لكنّ المؤشرات الاولية تدلل على أن هذه الحملة ذات الأشهر الستة ما فعلت الا القليل للحد من النزاع القبلي في البحيرات أو للحد من التهديد الذي يشكله حراس الماشية (الجيلوينغ). بل في الواقع، بدلاً من نزع سلاحهم وضع المسؤولون في بلدة يرول بنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر خطة لإدراج هذه الميليشيا ضمن قوات الامن النظامية لمساعدة الشرطة في تحصيل الضرائب وتنفيذ الأحكام القضائية ومنع الاتجار غير المشروع بالماشية (سودان تريبيون، ٢٠٠٨c). علاوة على ذلك، فإن عملية نزع السلاح العنيفة بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر قلقلت المشهد السياسي المعروف بعدم استقراره وقللت من احتمال قيام عملية طوعية لنزع السلاح مدنية الطابع بما يكفي من المدخلات وخاضعة لرقابة ممثلي المؤسسات السياسية. هذه الاضطرابات ما حلت بعد. وتواصل التوتر بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي للولاية، يشله الشقاق. وقد علق ثلاث مرات منذ ٨ أيلول/سبتمبر، كما فشل، في وقت كتابة التقرير هذا، في تمرير الميزانية لسنة ٢٠٠٩. وعلى الرغم من هذه النكسات، فإن السلطة التنفيذية هي في طور إعداد أمر نزع سلاح لكي توافق عليه السلطة التشريعية للاستمرار في جمع الأسلحة.

ب. ولاية غرب الاستوائية

ما شهدت ولاية غرب الاستوائية (WES) عملية نزع سلاح للمدنيين، إذ خلص مسؤولو الولاية إلى أن أمر الرئيس كير خطة خاطئة جاءت في غير وقتها طالما جيش الرب للمقاومة مستمر في زعزعة استقرار المنطقة. ولئن يندر شيوع العنف القبلي والأسلحة الصغيرة في ولاية غرب الاستوائية، فإن حيازة المدنيين للأسلحة والاتجار غير المشروع بها هما مشكلتان يتعين معالجتهما عبر استراتيجية أمن مجتمعي متكاملة مفصلة وفق حاجات الولاية الخاصة بها.

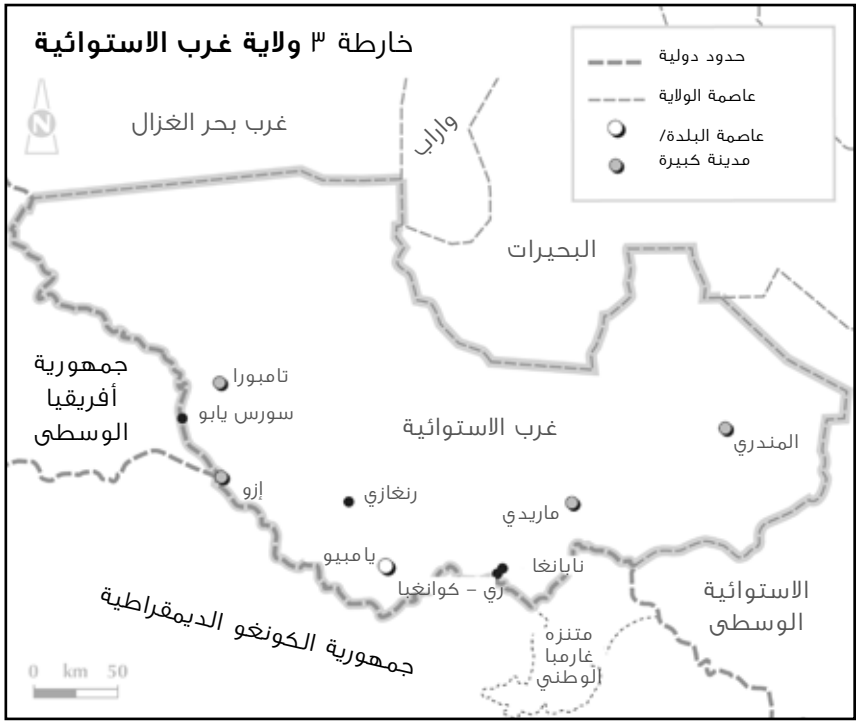

الأمن والأسلحة الصغيرة

جيش الرب للمقاومة، وهو مجموعة تمرد اوغندية منذ أمد طويل بقيادة جوزيف كوني، هو التحدي الأمني المركزي في ولاية غرب الاستوائية.٥٥ لقد أخذ جيش الرب، بحكم اضطراره إلى الخروج من ملاذه الآمن في ولاية شرق الاستوائية في أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل، وبحكم الضغوط التي جلبها تحسن أداء قوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) في شمال أوغندا، وبحكم مواجهته مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، بالانتشار غربا في شهر أيلول/سبتمبر٢٠٠٥، ثم مدَّ جذوره لاحقاً حوالي مُتنزَّه غارمبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. جيش الرب للمقاومة مسلح بأسلحة زودته بها الخرطوم أثناء الحرب الأهلية في السودان، رداً على دعم الرئيس الاوغندي يوري موسيفيني للجيش الشعبي لتحرير السودان، أسلحة متنوعة من البنادق الهجومية والأسلحة الرشاشة والقنابل الصاروخية.٥٦ وبالتحرك سريعاً من خلال كُنات الغابة النائية في المناطق الحدودية، عاث جيش الرب فساداً بمداهمة القرى غير المحمية جيداً طلباً للغذاء والمؤن، وكذلك القيام باختطاف الأطفال. وعلى الرغم من تضاؤل عدد الهجمات في ولاية غرب الاستوائية لما بدأت مفاوضات السلام التي توسطت فيها حكومة جنوب السودان مع حكومة أوغندا (GoU) في جوبا بشهر يوليو/ تموز ٢٠٠٦، واصل جيش الرب للمقاومة ترويعه للسكان المحليين وتعطيل التنمية الاقتصادية، بينما كان سكان ولاية غرب الاستوائية يتوقعون الاستمتاع بما يجلبه السلام من مكاسب إثر ابرام اتفاق السلام الشامل (انظراطار٤).

إطار ٤ إزدراء السلام: هجمات جيش الرب للمقاومة في الآونة الأخيرة

أسفر فشل جوزيف كوني في توقيع اتفاق نهائي مع حكومة أوغندا عن استئناف هجمات جيش الرب للمقاومة، كما أفادت التقارير، معززة الشكوك بالتزام زعيم الحركة بالسلام، الأمر الذي دفع في نهاية المطاف إلى القيام بعمل عسكري إقليمي. ومن الهجمات التي وقعت مؤخرا واتهم جيش الرب للمقاومة بالقيام بها:

• في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨ أخذت مجموعات من مقاتلي جيش الرب للمقاومة يتحركون إلى الشمال الغربي من قاعدتهم القريبة من مُتنزَّه غارمبا الوطني فى جمهورية الكونغو الديمقراطية صوب جمهورية افريقيا الوسطى، ناهبين البضائع وخاطفين الأطفال على الطريق. وفي ولاية غرب الاستوائية هجموا على سورس – يابو بتاريخ ١٩ شباط/فبراير، قاتلين ٧ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان و٣ من المدنيين وخطفوا ٢٧ آخرين. وفي تاريخ ١٢ آذار/مارس أغاروا على إزو مختطفين ٧٠ شخصا.

• بتاريخ ٤ و٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ عبرمقاتلون من جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحدود وهاجموا قرى سودانية في نابانغا بولاية غرب الاستوائية. قُتل ثلاثة وعشرون شخصا، بينهم ١٤ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان و٦ أطفال.

• بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ هاجم نحو ١٠٠ من المقاتلين جنودَ الجيش الشعبي لتحرير السودان في موقعهم بقرية ساكوري، على بعد ٤٥ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة ياميبو في ولاية غرب الاستوائية. وتوفي خلال المعركة التي دامت ٩٠ دقيقة جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجرح اثنان آخران وجرح مدنيان، وتوفي طفل عمره ست سنوات بعد ما ألقى به متمردو جيش الرب للمقاومة في كوخ يحترق.

• ما بين يومي ١٧ و١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وردت أنباء عن اعتداءات على قرى دورو، بيتيما، بيوتي، نامبيا، كيليوا، وبانغبي باقليم او – أوليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي دورو، وفقا لشهود عيان، دخلت مجموعة كبيرة من المقاتلين المدينة في مستهل بعد الظهر، ودمروا الكثير منها وخطفوا ٦٥ طفلا من المدرسة المحلية. ونتيجة لهذه الهجمات عبر الحدود ما يقرب من ٤٨٠٠ لاجئ كونغولي الى السودان.

• في الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ هاجم جيش الرب للمقاومة دونغو باقليم او– أوليه بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما دفع سكان المدينة الـ٥٠ ألفاً إلى الفرار.

• عقب استئناف العمليات العسكرية في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨، قتلت قوات جيش الرب للمقاومة ما لا يقل عن ٦٢٠ شخصا وخطفت أكثر من ١٦٠ طفلاً في سلسلة من الهجمات على مدن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك دوروما وفارتشيه ودورو في اقليم او – أوليه، جرت كلها بين تاريخي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر و١٣ كانون الثاني/يناير. وشرد ما يقدر بـ١٣٥ ألف شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أيلول/سبتمبر. وقتلوا ما لا يقل عن ٤٣ شخصا وخطفوا ٦١ في السودان منذ بدء العملية. وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أفادت وكالات الاغاثة بان ٢٢٥٢٧ مدنيا آخر شردتهم هجمات وقعت في ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية.

المصادر: المحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٨a، ٢٠٠٨c)، مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (٢٠٠٩) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية (٢٠٠٩)

بعد عشرين سنة من الصراع الوحشي، وعشرين شهرا من المفاوضات المتعثرة في كثير من الأحيان، انهى ممثلون عن حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة المفاوضات في جوبا بالتوقيع على سلسلة من الاتفاقات في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨. مع ذلك، أهمل كوني عمداً الوسطاء واخفق في الظهور في العديد من مراسم التوقيع في شهر نيسان/أبريل ثم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في ري – كوانغبا الكائنة على الحدود السودانية والكونغو الديمقراطية. وبركود عملية السلام استأنف جيش الرب للمقاومة هجماته في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى وولاية غرب الاستوائية. امهلت حكومة أوغندا وحكومة جنوب السودان كوني حتى تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ للتوقيع، واعدين بالقيام بعمل عسكري إذا لم يشأ زعيم جيش الرب للمقاومة الاستفادة من الفرصة الأخيرة للتوصل إلى تسوية سلمية. وعليه شنت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبرعملية عسكرية مشتركة. لقد استخدمت مروحيات هجومية وطائرات ميج ٢١ في قصف وتدمير قواعد جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديموقراطية، فيما قام كوماندوز من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بالانزال لاعتقال كوني او قتله. لكن معظم مقاتلي جيش الرب للمقاومة كانوا، على أي حال، قد تركوا المعسكرات وهربوا الى الغابات قبل عمليات القصف، مخلفين وراءهم آثار دمارعمليات الخطف والقتل والنهب.

غالباً ما يشار إلى قبيلة امبورورو بذات الطريقة التي يشار بها إلى جيش الرب للمقاومة باعتبارها مصدراً رئيسياً من مصادر انعدام الأمن المسلح في ولاية غرب الاستوائية. ارتحل أبناء قبيلة امبورورو، بوصفهم من حراس الماشية الرحل الذين يرجح تحدرهم إلى غرب أفريقيا، عبر جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، والسودان، متتبعين بذلك طرق الرعي الموسمية التي تصل إلى حد بعيد جنوباً حتى جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر إطار٥). وهم في الغالب مسلحون ببنادق هجومية، غير أن كم امداداتهم من الأسلحة الصغيرة غير واضح.٥٧ وعلى الرغم من حدوث بعض الاشتباكات بين قبيلة امبورورو وسكنة لاية غرب الاستوائية، إلا إن قبيلة امبورورو وقوافلها من الماشية تهدد مصادر الرزق بالدوس على الأراضي الزراعية والغلات.٥٨

جغرافيا ولاية غرب الاستوائية ومناخها أدتا دوراً كبيراً في منع العنف المسلح من حصد عدد أكبر من الضحايا. فالولاية تفتقر إلى الكثير من العناصر – مراع شاسعة، مواسم جفاف قاسية، هجرات الرعاة – التي هي مادة النزاع القبلي القائم على الموارد. ولاية غرب الاستوائية بغطائها النباتي الكثيف ومواسمها الأكثر اعتدالا عن غيرها سمحا بفلاحة مستقرة وإنتاج فائض للمحاصيل لسكان الزاند (Zande) في المقام الأول. وبما أن الماشية ليست جزءا أساسيا من الاقتصاد أو الثقافات المحلية فإن ولاية غرب الاستوائية ليست هدفا رئيسيا لحملات الإغارة على الماشية.

إطار٥ لغز قبيلة امبورورو

تعود نشأة قبيلة امبورورو، بما تبعثه من حيرة وابهام، على الأرجح إلى نيجيريا أو الكاميرون. بعضهم يتكلم العربية، لكنهم، على ما يبدو، ليسوا مسلمين. وتشير بعض المصادر إلى أنهم يتكلمون بلغة الهوسا أيضاً. ورغم زعم العديد من الأفراد الذين جرت مقابلتهم بأن هؤلاء البدو الرحل وصلوا إلى ولاية غرب الاستوائية في سنة ٢٠٠٥، إلا انه يرجح انهم وصلوا في وقت سابق على هذا. كما أنهم يميلون إلى تجنب الاتصال بالولاية ومسؤولي الأمن ويقايضون ماشيتهم بالسلع مع التجار المحليين. وتدلل مقابلات جرت في قرية دونغو بجمهورية الكونغو الديمقراطية على أن بعضهم متورط في الصيد غير المشروع.٥٩

وحاول مسؤولو ولاية غرب الأستوائية، لما يواجهوه من ضغوط من سكانهم العزل الذين يداخلهم بالفعل الشعور بالضعف جراء هجمات جيش الرب للمقاومة، قطف مكسب سياسي بخوض حملة تشنيع لسمعة الامبورورو وطردهم. وحظر حاكم الولاية في شهرتموز/يوليو ٢٠٠٨ الاتجار معهم مع ان التجار المحليين مارسوا ضغطاً دفاعاً بالانابة عنهم. وبتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر لقى ثلاثة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان مصرعهم على يد الامبورورو بالقرب من بيام رينغازي التي تبعد ٤٥ كيلومتراً شمالي غربي يامبيو. وذكر مسؤولون محليون ان الجنود قُتلوا فيما كانوا يرصدون باستكانة حركات قبيلة امبورورو، وهو زعم لم يتراجعوا عنه حتى بعد أن كشفت تحقيقات لاحقة بان القوات تعرضت لاطلاق النار بينما كانوا يحاولون سرقة الماشية.٦٠

ينقص الامبورورو المنعكفون على أنفسهم صوتاً يرد عنهم الاتهامات الباطلة التي تطلق بحقهم. لقد أكد مسؤولون في ولاية غرب الاستوائية على أنهم «أعداء السلام» واتهموهم بأنهم على غرار ميليشيا الجنجويد مدججون بالسلاح ويمدون جيش الرب للمقاومة بالمؤن ويثيرون القلاقل في ولاية غرب الاستوائية.٦١ وتداولت تقارير اخباراً مفادها أن الامبورورو يرتدون زياً عسكرياً رسمياً ويحملون هواتف تعمل عبر الاقمار الصناعية وينسقون هجراتهم مع جيش الرب للمقاومة. لكن لا توجد مع ذلك أدلة تدلل على أنهم في تحالف مع جيش الرب للمقاومة، أو على أنهم وكلاء للخرطوم، أو قناة بدو موصلة بين هذين الطرفين. ولئن ينظر إليهم الكثير في ولاية غرب الاستوائية على أنهم يشكلون تهديداً أمنياً خطيراً، فلعل ذلك ضخمته مشاعر كراهية الأجانب المسخرة لتحقيق مكاسب سياسية.

كما أن التحريج الكثيف وسقوط المطر في الغالب لولاية غرب الأستوائية، التي كانت مسرحاً ثانوياً خلال الحرب الأهلية، جعلاها غير مواتية لقتال مباشر بين قوتين بريتين كبيرتين. لقد استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على جميع الحاميات الحكومية في ولاية غرب الاستوائية بحلول سنة ١٩٩١، بعد سنة واحدة من شن أولى عملياته الكبرى في المنطقة (جونسون، ٢٠٠٣). ولم ينظم السكان المدنيون أنفسهم قط في ميليشيات دفاعاً عن النفس بتسليح من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما لم توجه القوات المسلحة

السودانية كميات كبيرة من الاسلحة الى الولاية لدعم وكلائها المحليين. كما لم يقم لا جيش الرب للمقاومة ولا الامبوررو في بيع الأسلحة إلى المدنيين في أسواق الأسلحة المحلية. ونتيجة لذلك، لا يحوز السكان المدنيون في ولاية غرب الاستوائية كثيراً من الأسلحة النارية مقارنة بولايات عديدة في جنوب السودان.

وليست ولاية غرب الاستوائية، مع ذلك، جزيرة غير مسلحة تتمتع باستقرار داخلي. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ٢٠٠٥ أسفر اندلاع اشتباكات عرقية بين الدينكا والزاند عن نزوح داخلي في جميع انحاء ولاية غرب الاستوائية. وقُتل في إزو، وفقا لتقارير بعثة الأمم المتحدة في السودان، عشرة مدنيين إلى جانب عدد «كبير» من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، وسوي ٦٠٠ كوخ على الأقل بالأرض (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٥). وفي يامبيو، احرق ٣٥٠ كوخا وقتل ما لايقل عن ٢٣ شخصاً ونهب مجمع منظمة الصحة العالمية، كما فرت نحو ٦٠٠ أسرة من أسر الدينكا بورمؤقتاً الى يي (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٦).

وأثار ضعف الانضباط لدى جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان اضطراباً عرقياً مشحوناً، وفتح جنود الجيش الشعبي بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، النار على مركز للشرطة بعدما أبى حراسها تسليم أحد الجنود ٦٢ وقتل تسعة اشخاص من بينهم ستة من كبار قادة الشرطة. وخرج المدنيون غاضبين الى الشوارع احتجاجا لعدم احترام سيادة القانون من قبل جنود هم من الدينكا أساساً. واعتقل ٣٠ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان وأُعيد نشر الوحدة المشتركة/المدمجة المحلية (JIU)٦٣ لتهدئة السكان. ووقعت أعمال شغب مماثلة في طمبرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، لما قتل جندي من الجيش الشعبي ضابط شرطة رفض تسليم سجين.٦٤ كما افيد عن حدوث اطلاق رصاص في سوق يامبيو بشكل منتظم يشترك فيه الجيش الشعبي لتحرير السودان كل شهر.٦٥

التوتر بين الدينكا والزاند تركة من تركات الحرب. فعندما استولت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على ولاية غرب الاستوائية في سنة ١٩٩١، قوبلت بالشك أكثر من الدعم (جونسون، ٢٠٠٣). ونُشر جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة، وسرعان ما انضم إليهم بور الدينكا الذين شردوا من جونقلي في وقت سابق على ذلك. وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل اشتدت حدة التوترعندما مكث الدينكا النازحون في ولاية غرب الاستوائية وبدأ رعاة الدينكا في ولاية البحيرات بالزحف جنوباً. قال مسؤول محلي في يامبيو «أبناء الدينكا اشترت الكثير من الممتلكات في مركز المدينة. وإذا ما تمسكوا بهذه الممتلكات فستنشأ مشاكل كثيرة في المستقبل»٦٦. وعلى الرغم من إبعاد أعداد كبيرة من الدينكا المشردين داخليا بحلول تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٥، فما لبث الاستياء عالقاً ومن السهل على قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان ذات الانضباط السيء، التي هي من الدينكا أيضاً في غالب الأحيان، اشعاله. وجادل أحد سكان الولاية قائلاً:» ببساطة لا تحترم الدينكا أرضنا أو عاداتنا أو نظمنا»٦٧.

الاتجار بالأسلحة الصغيرة، الذي هو أشبه بوَشَل أكثر منه سَيَلان، واقع في عدة أسواق على طول الحدود المليئة بالثغرات من ولاية غرب الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى (ماركس، ٢٠٠٧). الامدادات تأتي إلى حد كبير من جنوب السودان حيث يقوم أفراد سابقون وحاليون من الجيش الشعبي لتحرير السودان ببيع الأسلحة والذخيرة. ويأتي أغلب الطلب من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ كانت الجماعات المتمردة مثل القوات المسلحة للشعب الكونغولي (FAPC) بزعامة جيروم كاكوافو، أثناء الحروب الأهلية، من أكبر المشترين في هذه الأسواق.٦٨ فالصيد غير المشروع في مُتنزَّه غارمبا الوطني وحواليه تجارة كبيرة، إذ يقتل، وفقا لمسؤول في المُتنزَّه، ٢٠–٢٥ فيلاً في الشهر الواحد من أجل العاج.٦٩

كما لم تجر في ولاية غرب الاستوائية عملية على نطاق واسع لنزع سلاح المدنيين. فطبقاً لمسؤولين محليين فقد أجرى الجيش الشعبي لتحرير السودان تفتيش للمنازل في يامبيو في بداية سنة ٢٠٠٨ لجمع الأسلحة، بيد أن هذا ما كان جزءا من أي حملة شاملة.٧٠

نزع السلاح

خلال فترة الأشهر الستة المقررة لنزع سلاح المدنيين، امتنع مسؤولو الولاية ولا الجيش الشعبي لتحرير السودان من اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ أمر الرئيس التنفيذي. فلم يصدر حاكم الولاية أوامراً مؤقتة ولا المجلس التشريعي قانوناً تشريعياً. كما لم تقم لجان نزع السلاح على صعيدي الولاية أو البلدات. لقد اقترح مفوض ولاية غرب الاستوائية القيام بمبادرة واسعة لتوعية السكان المحليين بشأن مخاطر حيازة الأسلحة النارية بصورة غير مشروعة تمهيدا لنزع السلاح، لكن الخطة لم يتم اعتمادها٧١، كما لم يتم جمع الأسلحة أو تسجيلها .

وخلص مسؤولو ولاية غرب الاستوائية إلى أنه ليس من الحكمة انفاذ أمر الرئيس فيما لا يزال جيش الرب للمقاومة مسلحاً ونشطاً، خاصة أن الأمر تزامن مع انهيار محادثات السلام واستئناف العمليات العسكرية ضد المتمردين.٧٢ ولو أذعن كوني ووقع اتفاق السلام النهائي، فإن جيش الرب للمقاومة لن يقوم على أكثر تقدير بنزع السلاح والتسريح على الفور، بل بدل ذلك سيبقي أسلحته ويتجمع على طول الحدود السودانية والكونغولية. ونظرا لميل جيش الرب للمقاومة إلى التسويف وعادة كوني التي لا يمكن الركون إليها فضلاً عن تملصه، فمن المرجح أن يعيش سكان ولاية غرب الاستوائية تحت ظل جيش الرب للمقاومة في المستقبل المنظور. وقرر مسؤولو الولاية، لمواجهة ارتفاع موجة عمليات القتل والاختطاف والنهب واللاجئين، بأن نزع سلاح المدنيين ليس له أولوية أمنية عالية.

وبصورة أعم، نُظر إلى الأمر الرئاسي بكونه صدر على عجل وبتخطيط سيء، وغير ذي صلة كبيرة بالمشهد الأمني في الولاية .٧٣ فبدلا من تدريب الجنود غير المنضبطين، ونشرهم لتأمين

الحدود وحماية المدنيين من التهديدات الخارجية، فقد نُظر إلى عملية نزع السلاح لمدنيين بوصوفها محاولة لتحويل الانتباه صوب بحث عقيم عن قطع قليلة من الأسلحة غير ذات تأثير على الصراع الداخلي. واعتماداً على حساب المصالح والاحتياجات رُفضت عملية نزع السلاح.

كما لامست الدعوة لنزع سلاح المدنيين الإحباط المتواصل من سياسات حكومة جنوب السودان إزاء جيش الرب للمقاومة والامبوروروع٧. فقد شكك مسؤولون كبار في ولاية غرب الاستوائية في عملية السلام في جوبا من البداية. فهناك استهجان لاستمرار حكومة جنوب السودان في التفاوض وإطعام جيش الرب للمقاومة فيما هم يتجمعون من جديد ويتقوون ويستمرون في الهجوم على المدنيين في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن هناك تفضيلاً لنهج عسكري حاسم على مفاوضات طويلة الأمد وغير حاسمة.

وفي السياق نفسه، اقتيدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مجموعة من قبيلة امبوروروا من بلدة مندري فولاية غرب الاستوائية ثم الدمازين في ولاية النيل الأزرق في شمال السودان، لأسباب إنسانية وأمنية في الظاهر. لقد طور نائب الرئيس ريك مشارهذه الخطة ودعمتها بعثة الأمم المتحدة في السودان. وأثارت مساعدة مشار لقبيلة امبوروروا غضب مسؤولي الولاية، إذ رأوا في الخطة محاولة من جانب نائب الرئيس لدعم قوة تعمل بالوكالة للشمال٧٥. وخلص مسؤولو الولاية إلى أن حكومة جنوب السودان، بتباحثها مع جيش الرب للمقاومة ومرافقة ابناء من قبيلة امبوروروا والطلب من السكان المدنيين في ولاية غرب الاستوائية نزع سلاحهم، اخطأت في اختيار سياستها وأولوياتها.

وأخيرا، لا تزال ذكرى المعارك التي نشبت بين الدينكا والزاند في سنة ٢٠٠٥ طرية لدى الكثيرين. فالناس كانوا على ما يبدو يحترسون من قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بنزع أسلحتهم، عندما ينظر إلى الجنود غير المنضبطين الذي هم في الأساس من الدينكا ومن حراس القطيع من الدينكا على طول الحدود مع ولاية البحيرات باعتبارهم خطراً.

خلاصة

تبين ولاية غرب الاستوائية، بوصفها واحدة من الولايات الخمس التي اختارت أن تتجاهل إلى حد كبير أمر الرئيس كيرالمتعلق بنزع السلاح، التحدي الذي يطرحه اجراء عملية نزع سلاح في جميع أنحاء جميع انحاء جنوب السودان في وقت واحد لما تكون لكل ولاية احتياجاتها الأمنية وجدول أعمالها. وترتيب الأولويات بالنسبة للمسؤولين في ولاية غرب الاستوائية واضح: التعامل مع كوني؛ انضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ تطوير اقتصاد الولاية وبنيتها التحتية؛ ثم نزع سلاح المدنيين.

بيد أن النهج الذي اختاره المسؤولون في ولاية غرب الاستوائية يثير كثيراً من المخاوف. ولئن كان بعض من دوافع حكومة جنوب السودان في تنفيذ نزع السلاح هو توطيد سيطرتها من

خلال تحسين الوضع الأمني وتحييد المفسدين المحتملين، فإن فشل ولاية غرب الاستوائية في تنفيذ الامر يدل على ضعف سيطرة حكومة جنوب السودان في بعض الأحيان على سلطات الولاية. أمر الرئيس ما كان اختيارياً، لكنه يلزم الولاية تقديم تقارير دورية منتظمة إلى حكومة جنوب السودان. وخلقت ولاية غرب الاستوائية سابقة في اختيار ما تريد من مراسيم. ومن جهة أخرى، فاللجوء إلى النهج التنازلي الذي لا يعتمد على التشاور أو على مدخلات من الولايات، تكون حكومة جنوب السودان إنما جلبت على نفسها هذا النوع من التحدي من قبل الولايات التي انيطت بها مهمة انفاذ الأمر.

اضف إلىذلك ان تجاهل الأمر ليس بديلاً للتعامل مع المشاكل الامنية التي تواجهها الولاية، وجيش الرب للمقاومة ليس إلا واحداً من جملة مشاكل. فمن الممكن أن يتبدى التوتر، على سبيل المثال، مع جنود ومستوطني الدينكا في أي وقت، حاملاً معه مخاطر أكثر بكثير في حال توافر الأسلحة الصغيرة بسهولة. يتعين على سلطات الولاية معالجة الأسباب الجذرية للصراع بشكل فعال.

ج. ولاية الوحدة

جرت عملية نزع سلاح المدنيين في ولاية الوحدة في جو من تصاعد العسكرة وتراجع الثقة على طول حدود المنطقة الغنية بالنفط المتنازع عليها بين الشمال وجنوب السودان. قاد الجيش الشعبي لتحرير السودان العمليات باجراء المحاصرة والتفتيش في جميع بلدات الوحدة باستثناء بلدة ميوم. وأخفقت عملية نزع السلاح، باعتبارها عملية عسكرية معرِّفة تعريفاً ضيقاً، الهدف منها بالأساس، تعزيز السيطرة الاستراتيجية على نقطة ساخنة، في تحسين الوضع الأمني على أرض الواقع، وقصرت عن تلبية احتياجات السكان المدنيين، وعززت التصور بأن ولاية الوحدة تفتقر إلى قيادة سياسية.

الأمن والأسلحة الصغيرة

الوحدة هي ولاية خطوط التصدع، فالنوير يهيمون عليها عرقيا، إذ يكونون ٨٠ في المائة من السكان ويشغلون مناصب السلطة السياسية الرئيسية. وتكون قبائل الدينكا – دينكا بانرو بشكل رئيسي – نسبة الـ٢٠ في المائة المتبقية، ويعيشون أساسا على طول مناطق الحدود الشمالية لبانرينغ وأبايرنوم. وبما أن الدينكا والنوير قبيلتا رعاة فالنزاع بينهما على الماشية والمياه والمراعي شائع. ولما يحل موسم الجفاف في شهر كانون الأول/ديسمبر فإن البدو العرب المسلحين المعروفين باسم المسيرية يأخذون بالهجرة من جنوب كردفان الى الوحدة، جالبين معهم ماشيتهم، الأمر الذي يولّد مزيداً من المنافسة على الموارد. ولئن كانت هذه الهجرات الموسمية سلمية الى حد كبير خلال الحرب، فقد أخذت تصطبغ أكثر فأكثر بطابع سياسي واشكالي منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في سنة ٢٠٠٥.

أما جغرافياً فتقع الوحدة على طول الخط القاسم بين شمال وجنوب السودان. وعلى الرغم من انه كان من المفروض أن تقوم اللجنة الفنية لترسيم الحدود المخصصة بترسيم الحدود أبان ما قبل الفترة المؤقتة لاتفاق السلام الشامل، إلا أن نقص التمويل والافتقار إلى الإرادة السياسية عملا على تأجيل العملية. وبتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ أعلن رئيس اللجنة أن الخلافات بين الأعضاء حول ترسيم الحدود بين ولايتي النيل الأبيض وأعالي النيل سترجئ تقديم تقرير اللجنة، الذي كان مقررا صدوره في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٨). وترسيم الحدود أمر حساس لانتشار معظم حقول نفط السودان على جانبي الحدود. فالسيطرة على حقول نفط الوحدة بالنسبة لحكومة جنوب السودان أمر ضروري كي تمول ميزانياتها: إنها تتلقى ٥٠ في المائة من مجموع الإيرادات من حقول النفط الواقعة إلى الجنوب من الحدود، وهو مبلغ يشكل ٩٧ في المائة من الميزانية الحالية (حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٨b).

أمر الرئيس كير بنزع السلاح جاء في وقت تصاعدت فيه حدة التوترات في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة. ففي شهر نيسان/أبريل قام رجال من قبيلة المسيرية،

بدعم، كما يزعم، من القوات المسلحة السودانية، بعزل حامية تابعة للجيش الشعبي لتحريرالسودان في بلدة خرسانة نحو ٤٠ كيلومتراً شمال أبيي، صارعين ١٢ جنديا وجارحين ٢٦ شخصاً (رويترز، ٢٠٠٨a). وفي أعقاب هذه الاشتباكات وقع حاكما ولاية الوحدة وجارتها جنوب كردفان اتفاقا بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل يدعو الجيش الشعبي لتحرير السودان الى سحب قواته من خرسانة. وتمخض القتال بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بين ١٤ و٢٠ أيار/مايو في أبيي عن مصرع ٨٩ شخصاً وتشريد اكثر من ٥٠ ألفاً (مجلس الامن، ٢٠٠٨). وأُجبر جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، مرة أخرى، على الانسحاب نتيجة للقتال وأعيد نشرهم على الجانب الجنوبي من الحدود. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر قامت القوات المسلحة السودانية برفع حدة التوترعلى طول الحدود بتحريك ست كتائب من الجنود، كما أفيد، إلى جنوب كردفان (هينشو، ٢٠٠٨).

كما أكتشفت بعثة الأمم المتحدة في السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر أيلول/سبتمبر، أن القوات المسلحة السودانية كانت تستخدم المنشآت النفطية في ولاية الوحدة لتخزين الأسلحة ويقطنها جنود يرتدون ملابس مدنية.٧٦ ويفترض أن تكون المنشآت النفطية منزوعة السلاح، يقوم بتأمينها أمنياً الوحدات المشتركة/المدمجة (JIUs) – تتكون من وحدات تابعة للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان معاً – في الخارج على حين تقوم شرطة الولاية وأمنها الخاص بتأمينها من الداخل (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٨). وتلقت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقارير تفيد بأنه حيل دون دخول الوحدات المشتركة/المدمجة ثلاث منشآت النفط في ولاية الوحدة، وأن الأمن داخل هذه المواقع كان بدل ذلك قد تولاه جنود من القوات المسلحة السودانية يرتدون ملابس مدنية. وبعد إخطار حاكم الولاية والحصول على إذن منه بالدخول الى هذه المنشآت، عثر مراقبو الأمم المتحدة العسكريون على مخبأ كبير للأسلحة – بنادق ايه كيه، قذائف صاروخية آر بي جي، ومدفعية ثقيلة – في منشأة نفطية في ربكونا.٧٧ صادر الجيش الشعبي لتحرير السودان الأدلة وأخلى المنشأتين الأخريتين قبل زيارة بعثة الأمم المتحدة في السودان لهما. وكان الشاغل الأمني الطاغي لسلطات الولاية والجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة، بمواجهة وقوع اشتباكات وحشد القوات والتسلل، تعزيز مواقعهما في حال انهار اتفاق السلام الشامل.

تنتشر الأسلحة الصغيرة انتشاراً كبيراً في ولاية الوحدة بحيث تفوق بكميتها أحيانا ما بحوزة الجيش الشعبي لتحرير السودان من أسلحة. لقد غمرت الخرطوم خلال الحرب ولاية الوحدة بالأسلحة وبقوات تعمل لها بالوكالة مثل ميليشيات المسيرية وباولينو ماتيب بقصد تشريد السكان المدنيين وتأمين حقول النفط.٧٨ وفي سنة ٢٠٠٧ أجرى حاكم الولاية والجيش الشعبي لتحرير السودان حملة نزع سلاح محدودة في بلدتي ربكونا ومييوم ردا على الاشتباكات بين البلدتين. ولم يجمع من المدنيين سوى ١٥٠ قطعة سلاح، وفي إحدى المرات، وفقا لمفوض بلدة، طوق مدنيون مسلحون تسليحاً شديداً قوات الجيش

الشعبي لتحرير السودان وجردوها من السلاح.٧٩ اضف إلى ذلك استفادة لصوص الماشية في واراب من هذه الحملة إذ شنوا هجمات داخل ولاية الوحدة بعدما انهى الجيش الشعبي لتحرير السودان عملياته.٨٠ وقال زعيم محلي ان لصوص الماشية من واراب المسلحين ببنادق ايه كيه – ٤٧، والقذائف الصاروخية، ومدافع الهاون، «بدوا مثل جيش»٨١. ومثلما بينت الاشتباكات في بلدة خرسانة، فإن لدى أبناء المسيرية ما يكفي من الاسلحة والدعم أيضاً يتحدون فيهما تحدياً جدياً الجيش الشعبي لتحرير السودان.

نزع السلاح العملية

عقد حاكم ولاية الوحدة تعبان دينق اجتماعا للجنة أمن الولاية في شهر تموز/يوليو، مُعلِماً أعضاءها بأنه سيتم اطلاق مبادرة لنزع سلاح المدنيين.٨٢ ومثلما أفادت تقارير فقد نصح دينق أعضاء اللجنة، بحكم القلق من إقدام المدنيين المسلحين على إخفاء اسلحتهم إذا ما علِموا بقرب انطلاق حملة لنزع السلاح، بالابقاء على هذه المعلومات ضمن حدود اللجنة.٨٣ ثم فوّض دينق مسؤولية تنفيذ أمر الرئيس التنفيذي إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. لم تجر مشاورات مع زعماء المجتمع المحلي أو المجتمع المدني لوضع خطة لنزع السلاح، ولا أقيم إطار قانوني أو سياسي لتوجيه تنفيذ العملية، كما لم تنشأ لجنة لنزع السلاح بغرض الاشراف العام على التنفيذ. وبالرغم من اعطاء الجيش الشعبي لتحرير السودان المسؤولية الكاملة للقيام بحملة لنزع السلاح، غير أن الجنود لم يحصلوا على أي تدريب بالكيفية التي تُجمع بها الأسلحة النارية سلمياً وبصورة فعالة.

وعملياً فقد أديرت عملية نزع السلاح كما تدار سلسلة غير مترابطة من العمليات العسكرية. لقد أرسل مكتب الحاكم، تمهيداً لاطلاق الحملة، وكلاء منفردين بالسيارات يجوبون على جميع أنحاء الولاية لجمع معلومات عن حيازة المدنيين للأسلحة الصغيرة وتقديم تقارير بذلك إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان.٨٤ وبالاعتماد إلى حد ما على هذا الاستطلاع، يتحرك الجيش الشعبي الى المنطقة قبل ليلة من موعد إجراء عملية نزع السلاح، مخطراً مفوض البلدة وطالباً مزيدا من المعلومات عن مواقع الاسلحة المشتبه فيها. يطوق الجيش المنطقة ليلاً ثم يقوم بعملية تفتيش المنازل واحداً بعد الآخر في صباح اليوم التالي. تُحمل الأسلحة المجموعة في شاحنات عسكرية وتنقل لخزنها في مقر الكتيبة الرابعة. وما وقعت عمليات تسجيل عند نقطة التجميع، لكنّ مسؤولي الولاية زعموا بإن حصراً مفصلاً للأسلحة تم في مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان٨٥.

قسّم الجيش الشعبي لتحرير السودان ولاية الوحدة الى ثلاث مناطق، وكلّف لواءً من الكتيبة الرابعة بكل منطقة. لم تجلب قوات اضافية للقيام بعمليات نزع السلاح أو توطيد الأمن. جرت أول عمليات التجميع في شهر أيلول/سبتمبر في بلدات كوخ ولير ومايارديت. وانطبعت الحملة بطابع سلمي الى حد كبير، باستثناء وقوع اشتباك صغير في لير، حيث جرح مدنيان.٨٦ وبتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتفتيش

جميع المنازل في بلدة ربكونا، جامعاً بحسب ما افيد ٢١ بندقية هجوم.٨٧ وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر بدأ الجيش يركز على مناطق الحدود الشمالية حول بانرينغ٨٨. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبرغطى الجيش جميع بلدات ولاية الوحدة التسعة، فيما عدا ميوم.٨٩

المشاكل

ثمة تناقض صارخ بين عملية نزع السلاح كما وصفها المسؤولون وبين الكيفية التي تنظر إليها المجتمعات المحلية. فوفقاً لنائب حاكم الولاية، فإن عملية نزع السلاح كانت شاملة ومؤثرة وفعالة جداً.٩٠ لقد نسّق الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل وثيق مع زعماء وقادة المجتمعات المحلية لتحديد مكان الأسلحة غير القانونية وجمعها، والتي سلمت طوعاً. في المقابل فقد وصف العديد من الافراد الذين أجريت مقابلتهم في ولاية الوحدة عمليةً اشكالية إجبارية أكثر منها تعاونية وفاقمت الشعور بالخوف من انعدام الأمن.

وعزز قرارُ مسؤولي الولاية بتفويض الجيش الشعبي لتحرير السودان إدارة حملة نزع السلاح الشعورَ العام بأن ولاية الوحدة يديرها حاكم غائب وجيش غير خاضع للمساءلة. فالحاكم دينق ذو شعبية متدنية جداً وموضع اتهامات بالفساد (فني وغاتديك داك، ٢٠٠٨). فلما أنسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من بلدة خرسانة، فقد الحاكم كل مصداقيته لدى العديدين في ولاية الوحدة الذين يعتقدون بأن هذه المنطقة هي جزء من جنوب السودان. وانفق الحاكم دينق، في مواجهته للحشود العدائية والدعوة المتكررة باستقالته، قليلاً من الوقت في الولاية، خالقاً فراغاً كان واضحاً ابان حملة نزع السلاح. وقال أحد المسؤولين المحليين»ليس هناك أحد للتنسيق أو التشاور معه. غياب الحاكم أبطأ كل شيء». واشتكى رؤساء وإداريو الأحياء (بيام) والشرطة ومسؤول نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج وممثلو المجتمع المدني كافة من انهم مجرد متفرجين وأحياناً مخبرين لحملة الجيش الشعبى لتحرير السودان. وزعم زعيم محلي «إن الحكومة لم تطلب منا المشاركة في عمليات نزع السلاح. لم أسمع بأي محاولة لتوعية المجتمع المحلي بما يجري»٩١.

وفي ظل غياب قيادة سياسية تحض على التشاور والشفافية، فقد اتصفت حملة نزع السلاح بطابعها العسكري الشديد. وذكر مسؤولون محليون والمجتمع المدني في منطقة بانرينغ التابعة لدينكا بانرو أن الجيش الشعبي لتحرير السودان عمل على مضايقة المدنيين وعلى تهديد الإداريين.٩٢ وتبعاً لأحد الزعماء البارزين في ربكونا فإن الناس كانوا يقومون بتسوية حسابات شخصية بتقديم بلاغات كاذبة لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي تقوم بضرب المتهم بالعصي لانتزاع معلومات عن مكان وجود الأسلحة.٩٣ وأخفى العديد من الناس، شعوراً منهم بالاغتراب والنفور من هذه العملية، أسلحتهم بدلا من التعاون.٩٤

كما حدَّ عدم انفتاح الجيش الشعبي لتحرير السودان من قدرة الامم المتحدة على مراقبة

العملية ودعمها. فلم يزود مسؤولو الولاية مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في السودان إلا بمعلومات قليلة جداً أثناء الحملة الانتخابية، الذين حاولوا من دون جدوى حشد التأييد لبرنامج تدمير الأسلحة. وقال الحاكم دينق، خلال لقاء له مع مسؤول كبير ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان في شهر آب/أغسطس، إن لديه ٣،٠٠ قطعة سلاح «غير قانونية» مخزونة.٩٥ ولم يقل الحاكم كيف ولماذا أو ممن جمعت هذه الأسلحة. وعندما اقترحت بعثة الأمم المتحدة في لسودان بأن بمقدورها المساعدة على تدمير هذه الأسلحة، عبر دينق في البداية عن اهتمامه. وحاول مسؤولو بعثة الأمم المتحدة في السودان متابعة الأمر مع موظفي الحاكم إعداداً لحفل التدمير، لكنهم أخبروا لاحقاً بأن دينق كان مخطئاً ولا توجد أسلحة مخزونة٩٦.

واتضحت مشاكل النهج العسكري لعميلة نزع سلاح المدنيين على نحو بارز على طول الحدود مع ولاية جنوب كردفان. أولا، لقد رأى العديد من دينكا البانرو في هذه الجهة الشمالية من ولاية الوحدة، وخاصة أولئك الذين شردوا من خرسانة، في عملية نزع السلاح سياسةً خاطئة أخرى لحاكم الولاية، من شأنها تعريض المدنيين لهجمات يقوم بها أبناء المسيرية وقوات الدفاع الشعبي (PDF)، وهي منظمة شبه عسكرية موالية للخرطوم. ولم تخلق مبادرة نزع السلاح، لإخفاقها في توفير ضمانات أمنية وبدء جمع الأسلحة قبل قليل من هجرات موسم الجفاف للرحل الشماليين، سوى حوافز قليلة مقابل التعاون الطوعي والاستياء المتزايد إزاء سلطات الولاية.

ثانيا، نظراً لأن أمر الرئيس كير بنزع السلاح يستلزم من الناحية النظرية نزع سلاح جميع المدنيين في جنوب السودان، فقد قرر قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه يتعين أيضاً على أي من أبناء المسيرية من ولاية جنوب كردفان الراغبين في الهجرة جنوباً إلى ولاية الوحدة خلال موسم الجفاف نزع سلاحهم. وبتسهيل من بعثة الأمم المتحدة في السودان عقدت عدة اجتماعات سلام بين المسيرية والرزيقات والدينكا والنوير لضمان هجرة سلمية. ولئن أثمرت هذه الاجتماعات عن اتفاقات عامة، فما كان هناك توافق في الآراء بشأن آليات تنفيذ نزع سلاح أبناء المسيرية. ونتيجة لذلك، لما بدؤوا بالتحرك جنوبا نحو ولاية الوحدة، ترافقهم كما يقال قوات الدفاع الشعبي المدججة بالأسلحة الثقيلة، منعهم الجيش الشعبي لتحرير السودان في البداية من الدخول، إذ سمح لمجموعات صغيرة منهم بالعبور إلى ولاية الوحدة، لكنّ الهجرة الرئيسية تأخرت انتظارا لمزيد من المفاوضات.

إن امكانية وقوع متاعب في المستقبل على درجة عالية، فأي محاولة لنزع سلاح أبناء المسيرية قسرا أو اعتراض سبيل هجرتهم الموسمية قد تثير عنفاً يزعزع الاستقرار ويضع الجيش الشعبي لتحرير السودان في مواجهة مباشرة مع قوات الدفاع الشعبي. ومن جهة أخرى، إذا سمح لأبناء المسيرية وقوات الدفاع الشعبي بالمرور بأسلحتهم عبر مناطق الدينكا بانرو، فستعمل الهجرة على تأزيم التوترات بين الدينكا وحاكمهم من النوير.

خلاصة

لم يعلن مسؤولو الولاية، حتى وقت كتابة هذا التقرير، أرقاماً عن مجموع قطع الأسلحة المحصلة أبان برنامج نزع السلاح. لقد شاب العملية كلها ضعف في شموليتها واجحاف في نتائجها. باختيار النهج التنازلي والعسكرة فقد زرع مسؤولو الولاية والجيش الشعبي لتحرير السودان نبتة الاستياء بدلا من تأمين السيطرة على منطقة حيوية اقتصاديا واستراتيجياً كانت في قلب النزاع على مدى عقود.

ويتناقض الوضع في ولاية الوحدة تناقضاً صارخاً مع ذلك الذي في ولاية البحيرات، حيث اختير نهج أكثر ترويا في ما يخص اللجان التي انشئت وتوجيهات الولاية التي عممت. وفي ولاية الوحدة، لم تبذل أية محاولات من أجل خوض نقاش شامل. وتحصيلاً لذلك تجاهلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المشتركة في العملية الجهاز الولائي، كاشفة بذلك عن انهيار في العمليات الديمقراطية.

٤. الخاتمة

يواصل أمر الرئيس كير بنزع السلاح تقليد مبادرات نزع سلاح المدنيين غير المخطط لها كاملاً والخالية من الشفافية في جنوب السودان. لقد صدر الأمر في ظل انعدام ما يلزم من اطر قانونية وسياسية، مع ضعف تحديد الأهداف، ومن دون ما يكفي من المبادئ التوجيهية (لحكام الولايات أو للجيش الشعبي لتحرير السودان) حول كيفية تنفيذه. في الواقع إن الطريقة التي وَضَعت بها الحملة – بالتشاور مع حفنة من الأفراد المتنفذين داخل حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – تثير العديد من التساؤلات عن الدوافع الكامنة وراءها. فإن كانت أهدافها الحقيقية ترمي إلى توطيد السلطة قبل إجراء الانتخابات أو الحد من مظاهر العسكرة، فمن المشكوك فيه أن اتخاذ مثل هذا الضرب من الحملات هو الاستراتيجية الملائمة.

فمن دون خطة حقيقية وشفافة بأسسها المنطقية والتشاورعلى نطاق واسع داخل الحكومة والمجتمعات المحلية المستهدفة على حد سواء، فإن أي مسعى لنزع السلاح عرضة لإساءة الاستخدام، وقبل كل شيء الاستهداف الانتقائي. ومن الأهمية بمكان أن نستدعي إلى الأذهان في هذا السياق أن للاعبين الرئيسيين في الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان تاريخاً طويلاً في الحرب الأهلية، ودعماً من قطاعات متباينة ومصالح عديدة ومتضاربة. إن الطابع السياسي لعملية نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان واضح منذ وقت طويل.

وفي الواقع إن انعدام التنسيق داخل حكومة جنوب السودان والطريقة التي أديرت بها الحملة يدلان على تحديات في جانب الحوكمة (الإدارة) بمعنى أوسع داخل جنوب السودان. فالمنافسة بين مكتبي الرئيس ونائبه الرئيس أعاقت، كما يبدو، تطوير الجهاز الإداري الذي أوكلت إليه مهمة توضيح الإطار السياسي وطرائق الحملة. وليس قبل موعد اقتراب فترة الأشهر الستة أشهر المخصصة للحملة من نهايتها، لما حصل مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSSAC) أخيرا على تمويل وإنشاء وجود فعلي له خارج جوبا. وإذا استمرت الحملة – والمؤشرات الأولى تشي بذلك – فسترحب عدة أطراف، ومنها أبناء المجتمعات المستهدفة – بدور أوسع وتفويض شفاف للمكتب.

كما أنه من المهم النظر في سياسة اللامركزية التي اتبعتها حكومة جنوب السودان، ولا سيما امتناع عدة ولايات من تنفيذ الامر على الاطلاق. ولم يفرز ذلك، على حد ما هو معروف، انعكاسات سياسية محددة، الأمر الذي يقول الكثير عن عدم وجود حوكمة متماسكة في جنوب السودان. وأخيراً فقد يكشف مسعى حكومة جنوب السودان لنزع السلاح لسنة ٢٠٠٨ الكثير عن حالة صناعة القرارات والحوكمة في جنوب السودان بقدر ما يكشف عن أهدافها الأمنية الكلية. وسنرى ما إذا ستتبع حملات نزع السلاح المتواصلة نمطاً مماثلاً مخلاً.

الحواشي

١. نص اتفاق السلام الشامل يتألف من ستة بروتوكولات وقّعت بين شهري تموز/ يوليو ٢٠٠٢ وأيار/مايو ٢٠٠٤، مع استهلال يتضمن جميع الاتفاقات السابقة التي وقعت في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. النصوص متوفرة على العنوان التالي: *http://www.unmis.org/English/documents/cpa-en.pdf*

٢. للاطلاع على نظرة عامة لعملية نزع السلاح في جونقلي، انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧).

٣. ينبغي النظر إلى هذه الحوادث بوصفها عينة صغيرة من العنف المستمر، فمعظم الاشتباكات العرقية في جنوب السودان لا تغطى إعلامياً.

٤. ملحقا جيم ودال من الدستور الانتقالي، على سبيل المثال، يعملان على تمكين الولايات من اصدار تراخيص الأسلحة النارية.

٥. تشمل هذه القانون العرفي؛ الأسلحة الوطنية والذخائر والمتفجرات لسنة ١٩٨٦؛ قانون السودان الجديد لسنة ٢٠٠٣.

٦. مخاطبة مع سارة بريستون، سيف وورلد، ٢٢ كانون الثاني/يناير٢٠٠٩.

٧. يخول البند ١٤،٦،٥،١٥ من اتفاق وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية، اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بـ»مراقبة وفحص نزع سلاح جميع المدنيين السودانيين الذين يحملون السلاح بصورة غير قانونية». ومع ذلك، فإن هذا البند لا يشير إلا إلى المراقبة والفحص وهو لا يقدم توجيهاً بشأن من يستطيع أجراء عملية نزع السلاح، ما هي الأسلحة المشروعة أو غير المشروعة، أو كيف يمكن تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية نزع السلاح.

٨. تفويض نزع سلاح المدنيين للولاية والسلطات المحلية يتبع كما يبدو استراتيجية حكومة لامركزية عامة كما يروج لها الرئيس كير(مخاطبة مع ريان نيكولز مستشار في الأمن المجتمعي والحد من التسلح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، ٦ تشرين الثاني/فبراير ٢٠٠٩).

٩. انظر مك فوي وموراي (٢٠٠٨) بخصوص الإغارة على الماشية عبر الحدود بين كينيا وجنوب السودان.

١٠. عادة ما يمتد موسم الجفاف من شهر كانون الأول/ديسمبر الى شهر نيسان/أبريل.

١١. مقابلات مع مسؤولين قريبين من عملية نزع السلاح، جوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٢. مقابلات مع مسؤولين قريبين من عملية نزع السلاح، جوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٣. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧) للتزود بخلفية عن عملية نزع السلاح الموجهة ردا على انعدام الأمن.

١٤. انظر هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٨) بحثاً عن خلفية أعمال العنف في أبيي.

١٥. للحصول على خلفية القضية المرفوعة ضد البشيرانظر المحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٨b).

١٦. وقع التعداد في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ نتائج متوقعة قريباً.

١٧. هذا هو ملخص للمعلومات كما هي متاحة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٨. على الرغم من الصراعات من أجل إعمال مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSSAC)، فقد ضمن ميزانية لسنة ٢٠٠٩ ومكاتبه في طريقها إلى الإنشاء. المكتب يديره أعماله الآن من وزارة الشؤون الداخلية وما زال تركيزه الرئيسي منصب على التنسيق مع وزارات حكومة جنوب السودان ذات الصلة والمفوضيات ووكالات إنفاذ القانون والحكومة الولائية والمحلية والمجتمع المدني والشركاء من أجل الترويج للمكتب (مخاطبة مع ريان نيكولز، مستشار الأمن المجتمعيي والحد من الأسلحة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

١٩. من بين مجموعات الدينكا الرئيسية في منطقة البحيرات هي اجار، غوق، لواك، أتوت، سيك، أليباب، بكام، أتوت، أباك.

٢٠. من المهم تأكيد أنه لا تجري تغطية معظم الاشتباكات.

٢١. مقابلات مع مصادر امنية في رمبيك بينت أن إجمالي عدد القتلى ١٥٠ شخصاً، وليس ٩٥ كما جاء فى تقارير إعلامية سابقة.

٢٢. مقابلة مع زعماء محليين في رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٣. مقابلة مع زعماء محليين في رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٤. مقابلة مع حاكم الولاية أويت دانيال اكوت، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٥. مقابلة مع عضو في المجلس التشريعي للولاية، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٦. مقابلة مع مصادر أمنية، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٧. مقابلة مع زعماء محليين، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٨. مقابلة مع زعماء محليين، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٩. مقابلة مع شخص قريب من عملية نزع السلاح، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٠. تجتمع لجنة أمن الولاية أسبوعيا، يرأسها حاكم الولاية وتتكون من رؤساء الشرطة والسجون وإدارة الحياة البرية؛ ممثل للجيش الشعبي لتحرير السودان؛ نائب الحاكم، مستشار أمني لحاكم الولاية. كما يحضرها مسؤول مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSSAC) للولاية بصفة مراقب.

٣١. يرد نطاق الاوامر المؤقتة واستخدامها في المادة ٨٦ (١) من الدستور الانتقالي لجنوب السودان. ويعنى بها بأنها قوانين مؤقتة تصدر لما يكون المجلس التشريعي في عطلة. ينبغي أن يوافق المجلس على الأوامر المؤقتة عندما يعاود الانعقاد، والا يعتبر الأمر نافلاً. وعملياً بما أن المجلس لا يصوت إلا بنعم أو لا فقط على الأوامر المؤقتة، فإن السلطة التنفيذية، تستخدم هذه الأوامرالمؤقتة، كما يبدو، كوسيلة لتمرير القوانين بأقل مساهمة من المجلس التشريعي. لقد نظر البعض إلى ظاهرة كثرة الأوامر

المؤقتة بوصفها أداة من أدوات البراغماتية النفعية وآخرون نظروا إليها بوصفها نزوعا نحو الحوكمة غير الديمقراطية.

٣٢. يترأس كل لجنة نزع السلاح على مستوى البلدة مفوض البلدة وتتألف من ممثلين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة والحياة البرية.

٣٣. مقابلة مع مستشار الأمن الولائي، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٤. جهز الحاكم الاستمارات على الرغم من تحديد الأمر الرئاسي بأن حكومة جنوب السودان من يزود الولايات بهذه الاستمارات (مقابلة مع حاكم الولاية اكوت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

٣٥. مقابلة مع مدير بلدة رمبيك بالانابة، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٦. مقابلة مع مدير بلدة رمبيك بالانابة، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٧. مقابلة مع مفوض بلدة رمبيك الشرقية، رمبيك ، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٨. مقابلة مع مفوض بلدة رمبيك الشرقية، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٩. مقابلات أجريت مع زعماء محليين من رمبيك الوسطى ورمبيك الشرقية وبلدات كويبت، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٠. مقابلة مع مصادر أمنية، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤١. مقابلة مع مسؤولين في حكومة الولاية، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٢. رئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، ديفيد غريسلي، ذهب الى رمبيك باعتباره جزءاً من مجموعة براسة وزير الشؤون الداخلية لحكومة جنوب السودان بعد ذلك بوقت قصير واستعاد حيازة ممتلكات البعثة.

٤٣. جرد جنود الجيش الشعبي قوات الأمن المحلية من سلاحهم، وكذلك الأمر مع أعضاء المجلس التشريعي وحراسهم الشخصيين، تفسيراً منهم، على ما يبدو، لأمر حاكم الولاية تفسيراً صارماً. ينص الامر على انه «يجب على جميع القوات النظامية الاحتفاظ بأسلحتها في الثكنات، ويجب على جميع أصحاب المناصب الدستورية (السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي). . . تسجيل أسلحتهم النارية. . . وأبقائها لدى الشرطة حتى انتهاء عملية نزع السلاح» (انظر ملحق أ).

٤٤. مقابلة مع مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في السودان، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٥. مقابلة مع مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في السودان، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٦. مقابلة مع المدير التنفيذي بالانابة لبلدة رمبيك، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٧. أرسل المدير العام للعمليات في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا إلى قائد اللواء وحاكم الولاية ثلاث رسائل في ٤ و٥ و٦ أيلول/سبتمبر، وإن ما لبث مضمونها مجهولا.

٤٨. مقابلة مع مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في السودان، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٩. مقابلة مع مصدر أمني، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٥٠. انظر حزب المؤتمر الوطني/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠٠٨).

٥١. مقابلة مع حاكم الولاية اكوت، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٥٢. مقابلات مع سكان محليين ومصادر أمنية، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٥٣. مقابلة مع مصادر أمنية، رمبيك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٥٤. زعم أمر الحاكم أويت المعني بنزع السلاح الصادر في شهر أيلول/سبتمبر، المناقش أدناه، ان ١٩٨ شخصاً لقوا حتفهم في أنشطة نزع السلاح، ولكن من غير الواضح الفترة التي وقع فيها هذا. انظر ملحق ب.

٥٥. للاطلاع على تفاصيل جيش الرب للمقاومة في السودان، انظر شوميروس (٢٠٠٧؛ ٢٠٠٨).

٥٦. للاطلاع على ملخص مفصل عن أنواع الأسلحة التي يستخدمها جيش الرب للمقاومة، انظر شوميروس (٢٠٠٧، ص٤١–٤٣).

٥٧. لما ساعدت بعثة الأمم المتحدة في السودان في مبادرة حكومة جنوب السودان بمرافقة مجموعة من قبيلة امبورورو من ولاية غرب الاستوائية إلى الدمازين في ولاية النيل الأزرق في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لم يلاحظ أفراد البعثة أسلحة لدى قبيلة امبورورو.

٥٨. مقابلة مع سكان المدينة، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٥٩. مقابلات مع مسؤولين محليين، دونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٦٠. مقابلة مع مصدر أمني، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٦١. نعت حاكم الولاية الامبورورو بـ«أعداء السلام» في اجتماع معقود بدار البلدية في يامبيو بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر وخلال كلمة القاها في المجلس التشريعي لولاية غرب الاستوائية بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨.

٦٢. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٦٣. حسب التكليف الصادر عن اتفاق السلام الشامل، فإن الوحدات المشتركة/المدمجة (JIUs) هي وحدات عسكرية مؤلفة من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، انظر أيضاً مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨).

٦٤. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٦٥. مقابلة مع مصدر أمني، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٦٦. مقابلة مع مسؤول في الحكومة المحلية، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٦٧. مقابلة مع سكان محليين، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٦٨. مقابلة مع مسؤول محلي، دونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيلول/سبتمبر

٦٨. القوات المسلحة للشعب الكونغولي هي من الميلشيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتخذ من آرو مقراً لها وقد انشقت من اتحاد الوطنيين الكونغوليين.

٦٩. مقابلة مع مسؤول امني، مُتنزَّه غارمبا الوطني، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. بعض الصيادين غير الشرعين منظمون ويديرهم جنود سابقون في الجيش الشعبي لتحرير السودان. يشحن معظم العاج عبر أوغندا ومنها إلى أوروبا وآسيا.

٧٠. مقابلة مع إدارة بيام (حي) ومسؤول في لجنة الاغاثة واعادة التأهيل في جنوب السودان (SSRRC)، غانغورا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧١. مقابلة مع مفوض لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يامبيو، تشرين الثاني ٢٠٠٨.

٧٢. مقابلة مع مسؤول في لجنة الاغاثة واعادة التأهيل في جنوب السودان، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧٣. مقابلة مع مسؤول في لجنة الاغاثة واعادة التأهيل في جنوب السودان، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧٤. مقابلة مع مصدر أمني، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧٥. مقابلة مع مصدر أمني، يامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. في شهر آب/أغسطس ١٩٩١ ، اعلن مشارولام أكول غوردون كونغ إنشاء الجيش الشعبي لتحرير السودان– الناصر (المعروف أيضا باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان – الوحدة)، وهو فصيل منشق من الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تعهد بالكفاح من أجل استقلال جنوب السودان وتلقى في الوقت نفسه الدعم من الخرطوم. مشار انضم من جديد للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

٧٦. مقابلات مع مصادر أمنية، بانتيو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٧٧. مقابلات مع مصادر أمنية، بانتيو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٧٨. ماتيب وهو من بول النوير من ولاية الوحدة قائد قوات دفاع جنوب السودان (SSDF)، وهي مظلة لمجموعة من الميليشيات التي تدعمها الخرطوم قبل التوقيع على اتفاق السلام الشامل. أصبح ماتيب نائب القائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان بعدما وقّعت قوات دفاع جنوب السودان على إعلان جوبا في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وقبلت بالإندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٧٩. مقابلة مع مفوض بلدة ربكونا، ربكونا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٠. مقابلة مع زعيم محلي، ربكونا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨١. مقابلة مع زعيم محلي، ربكونا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٢. مثلما هو الحال في الولايات الأخرى، تتكون اللجنة الأمنية من الحاكم ونائب الحاكم ومستشارين أمنيين وممثلي الجيش الشعبي لتحرير السودان، مسؤولين في الشرطة ومفوضي البلدات.

٨٣. مقابلة مع مفوض بلدة ربكونا، ربكونا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٤. مقابلة مع مفوض بلدة ربكونا، ربكونا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٥. مقابلة مع نائب حاكم الولاية، بانتيو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٦. مقابلة مع مسؤول في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، بانتيو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٧. مقابلة مع مسؤول في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، بانتيو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٨. لقاءات مع مسؤولين حكوميين محليين، بانرينغ، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٩. تألفت ولاية الوحدة حتى وقت قريب من سبع بلدات، وهي الآن تسع بلدات، لكن بيانات الخريطة الجديدة، كما أشرنا في الصفحة ٦ ، غير متاحة بعد.

٩٠. مقابلة مع نائب حاكم الولاية، بانتيو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٩١. مقابلة مع زعيم محلي، ربكونا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٩٢. مقابلات مع المسؤولين المحليين وممثلي المجتمع المدني، بانرينغ، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

٩٣. مقابلة مع زعيم محلي، ربكونا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٩٤. مقابلات مع إدريي حي (بيام)، بانرينغ، وزعماء محليين، ربكونا وبانتيو، تشرين الأول ٢٠٠٨.

٩٥. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بانتيو، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

٩٦. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ثبت المراجع

BBC (British Broadcasting Corporation). 2008. 'Hijacked Tanks "for South Sudan".' 7 October. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/7656662.stm>

Dak, James Gatdat. 2009. 'Inter-clan Fighting Left Dozens Dead in Warrap and Lakes States.' Sudan Tribune. 25 January.

GoSS (Government of South Sudan). 2008a. Operational Order No. 1/2008: Disarmament of Civilian Population in South Sudan. Juba. 22 May.

——. 2008b. '2009 Budget Speech, presented to South Sudan Legislative Assembly by H. E. Kuol Athian Mawien.' 10 December.

——. 2009. Resolutions of the Council of Ministers in Its Regular Meeting No. 01/2009. 2 January. Henshaw, Amber. 2008. 'Sudan Build-up in Oil-rich State.' BBC, Khartoum. 7 December. <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/7770065.stm>

HRW (Human Rights Watch). 2008. Abandoning Abyei, Destruction and Displacement. May. <http://www.hrw.org/en/reports/2008/07/21/abandoning-abyei-0>

ICC (International Criminal Court). 2008a. Reported LRA Route to CAR, February–March 2008. The Hague: ICC.

——. 2008b. ICC Prosecutor Presents Case against Sudanese President, Hassan Ahmad AL BASHIR, for Genocide, Crimes against Humanity and War Crimes in Darfur. The Hague: ICC. 14 July. <http://www.icc-cpi.int/press/pressreleases/406.html>

——. 2008c. Reported LRA attacks, 17–18 September 2008. The Hague: ICC.

IRIN (Integrated Regional Information Networks). 2005. '75 Killed, Thousands Displaced as Southern Clans Fight.' Nairobi. 12 May.

——. 2009. 'Warrap, Lakes state grappling with ethnic clashes.' 27 January.

Johnson, Douglas. 2003. The Root Causes of Sudan's Civil Wars. Oxford: James Currey. Lakes State Government, Government of South Sudan. 2008.'Joined Conference of the Executive Chiefs and Gelweng in the State Secretariat General for Lakes State'. Conference outcome document. 5 September.

Marks, Joshua. 2007. Border in Name Only: Arms Trafficking and Armed Groups at the DRC–Sudan Border.

HSBA Working Paper No. 4. Geneva: Small Arms Survey. May.
Mayom, Manyang. 2006. 'Salva Kiir Visits Rumbek.' Sudan Tribune. 19 September.

——. 2007. 'Sudan's Lakes State Celebrates 3,602 Guns Disarmament.' Sudan Tribune. 22 February.

——. 2008a. 'SPLA Soldiers to Launch Disarmament Campaign in Rumbek.' Sudan Tribune. 2 April.

——. 2008b. 'South Sudan Clan Attack Kills 95, Disrupts Census.' Sudan Tribune. 25 April.

——. 2008c. 'Nine People Killed in Lakes State Feuding.' Sudan Tribune. 15 October.

——. 2008d. 'Police Confront SPLA Deserters and Clans Clash in Rumbek.' Sudan Tribune. 18 October.

——. 2009. 'Nine People Dead as 175 People Flee Clashes in Lakes State.' Sudan Tribune. 26 January.

Mc Evoy, Claire and Ryan Murray. 2008. Gauging Fear and Insecurity: Perspectives on Armed Violence in Eastern Equatoria and Turkana North. HSBA Working Paper No. 14. Geneva: Small Arms Survey. July.

NCP/SPLM (National Congress Party/Sudan People's Liberation Movement). 2008. The Road Map for the Return of IDPs and Implementation of the Abyei Protocol. Khartoum. 8 June.

Nyaba, Peter Adwok. 2001. The Disarmament of Gel-Weng of Bahr el Ghazal and the Consolidation of the Nuer–Dinka Peace Agreement 1999. New Sudan Council of Churches and Pax Christi. 1 January. <http://www.prio.no/misc/nisat/Download.aspx?file=1036>

Reuters. 2008a. 'Sudan's SPLA, Southern Militia Clash, 12 Soldiers Killed.' Khartoum. 8 March.

——. 2008b. 'At Least 15 Killed in S. Sudan Clash over Cattle.' 9 August.

Schomerus, Mareike. 2007. The Lord's Resistance Army in Sudan: A History and Overview. HSBAWorking Paper No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September.
——. 2008. Violent Legacies: Insecurity in Sudan's Central and Eastern Equatoria. HSBA Working Paper No. 13. Geneva: Small Arms Survey. June.

Small Arms Survey. 2006. Persistent threats: widespread human insecurity in Lakes State, South Sudan, since the Comprehensive Peace Agreement. HSBA Issue Brief No. 1. Geneva: Small Arms Survey. September.

——. 2007. Anatomy of civilian disarmament in Jonglei: recent experiences and implications, 2nd edn. HSBA Issue Brief No. 3. Geneva: Small Arms Survey. February.

——. 2008. Neither 'joint' nor 'integrated': the Joint Integrated Units and the future of the CPA. HSBA Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. March.
Sudan Radio Service. 2005. 'Garang Suspends Officials Accused of Fueling Ethnic Clashes.' 2 June.

Sudan Tribune. 2008a. 'SPLM Local Official Killed in Lakes State.' 29 September.
——. 2008b. 'Ethiopia Denies Sending Weapons to South Sudan.' 14 October.

——. 2008c. 'Gelweng Militias to Have Role in Lakes State—Yirol Officials.' 22 November. UNHCR (UN High Commissioner for Refugees). 2006. Sudan Situation Report. 26 January.

——. 2009. DRC Continuing LRA Rampage Displaces More Congolese. 20 January. <http://www.unrefugees.org.au/situation-reports/drc--continuing-lra-rampage displacesmore- congolese. html>

UNMIS (UN Mission in Sudan). 2005. Situation Report. New York/ Khartoum: UNMIS. 13 December.

——. 2008. The CPA Monitor. Khartoum. November.

UNOCHA (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2009. Humanitarian Action in South Sudan Report Week 04, 19–25 January 2009. January. <http://ochaonline.un.org/OchaLinkClick.aspx?link=ocha&docId=1100792>

UNSC (UN Security Council). 2008. Report of the Secretary-General on the Sudan. S/2008/1195 of 20 October. New York: UN.

UNWFP (UN World Food Programme). 2006. Emergency Report No. 38. Rome: UNWFP. 22 September. <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/LZEG-6TVLFR>

Vuni, Issac. 2009. 'South Sudan MPs Decry Armed Clashes in Lakes, Jonglei.' Sudan Tribune.

—— and James Gatdek Dak. 2008. 'Unity MPs in South Sudan parliament lash back at Governor Deng.' Sudan Tribune. 27 January.

Young, John. 2007. The White Army: An Introduction and Overview. HSBA Working Paper No. 5.
Geneva: Small Arms Survey. June.

Appendix A
Lakes State Provisional Order No. 16/2008*

Date: 5th July 2008
No: SG/CM/LSR/32.A
Resolution No. 14/2008

Subject: Provisional Order No. 16/2008 for 2nd Disarmament of the Civilians carrying arms in Lakes State

After deliberating on the provisional No. 16/2008 submitted by H.E. the Governor of Lakes State regarding the 2nd Disarmament of civilians carrying arms in the State.

The council of Ministers in its regular meeting No. 13/2008 held on Saturday July 2008 Resolved and passed the provisional order for the 2nd Disarmament with effect from 1st July 2008 and for six months.

The main executive committee for disarmament, Commissioner of Lakes State Counties, Commander of Army, Public Security, Commander of Police, and Commander of Prison Forces shall take the necessary steps to implement this resolution.

(signed)
Akech Machek Yor
Secretary General, Lakes State – Rumbek

Date: 1st/07/08
No: GOSS/LSR/1.A.1

State Provisional order No. 16/2008

Second Order of Disarmament of civilians carrying fire arms, disable and loitering officers, NCOs, men from organized forces (army, Police, Prison and Wildlife).

* This appendix reproduces verbatim the English version of the order, including any errors of language.

The presence of arms, garnets, pagas and iron sticks has caused tremendous damage to the lives of the innocent people, properities and organized forces stealing in the area. More than 128 people have been killed in half a year (from January–June 30th / 2008).

This will be the second disarmament after the formation of the state Government since 2005. The first was carried out under the State Provincial Order No. 4/2006 approved by the State Legislative Assembly. It went on smoothly.

I hope this second disarmament will be accepted as the first one and without any violation since it was an order from the President of the GoSS and C-in-C of the SPLA. This time it will be all over the ten states of Southern Sudan.

Causes for the increase of fire arms in the hands of civilians:

1. Revival of hidden rifles during the first disarmament;
2. Secrete sales of fire arms by the organized forces (SPLA, Police, and Prison) to the Gelweng in the cattle camps;
3. Arms from the SPLA soldiers who have deserted their units (front line) and integrate themselves into the civil population (Gelweng); yet they are not being reported by their relatives;
4. Murderers who killed and do not report themselves to the police or disobey open arrest and resort to hiding amongst the population in the area while others run to Khartoum, Juba, Kenya and Uganda, even those with means from their relatives try to go abroad (America, Canada, and Australia). Relatives of the deceased resort to buying arms for revenge.
5. Thieves who exploit the chaotic situation by acquiring guns for robbery camouflaged in the military uniforms;
6. Serious influx of arms from across the borders of our state for sell to those who buy them without knowing their numbers are reducing;
7. Militias of unknown origin cause the sabotage within the state;
8. Unorganized disabled left out because was not found to be real soldier and got wounds joined the act;
9. Some individuals or groups disgruntled because of lack of employment misled the masses that state Government doesn't

provide proper protection and hence urged them to buy/ acquired fire arms; With the above violations, I consider it indecent and not going with our Constitution of Southern Sudan under Article 155(2) sub-Article (a), (b) & (c) regarding the code of conduct fro the SPLA and conscious civilians; Hence, in the exercise of powers conferred on me by the Comprehensive Peace Agreement (CPA), the Interim Constitution of Southern Sudan and the State Interim Constitution with reference to its' Articles 101, sub Article (two A) and Article 84, sub Article1; I Lt. General Daniel Awet Akot, the Governor of Lakes State, do hereby issue Provisional Order No. 16/2008, and shall have the force of law when the State Assembly pass it.

Under this Provisional Order:

1. All civilians carrying all forms of fire arms must be disarmed;
2. All organized forces (SPLA, Police, Prison and Wildlife) must keep their arms in their barracks;
3. All deserters (army, police, etc) must be rounded up and put under detention within their barracks till they are sent to their units. Those who resisted shall be Court Martial;
4. All Gelweng must comply with the disarmament laws by giving full details of where they have acquired their fire arms;
5. All constitution post holders (Executive and Assembly) with licensed or unlicensed fire arms must have their fire arms registered with police and keep them (kept by police) until disarmament is over;
6. Random shooting into the air by either organized forces (army, police, prison and wildlife) or anybody is strictly prohibited;
7. All accused prisoners (murderers) must report to police station and failure to do so, they will be arrested by force;
8. All the 2007 murder cases settled by the court of law (Judiciary) must be finished immediately with compensation of 31 cows while murder case for this year 2008, the compensation is 51 cows;
9. Those who sales and buy illegal fire arms if arrested must face seven years imprisonment and a fine of not less than five thousand Sudanese pounds (5,000 SPDs);
10. Soldiers found selling or possessing illegal fire arms shall be

Court Martial;
11. The so-called no units or out law militias are strictly prohibited and if found shall face 5 years imprisonment;
12. After the disarmament all SPLA forces shall go back to their barracks as from 31st/12/2008;
13. State Borders Posts shall be established immediately after the disarmament. The force that will maimed those out posts shall be mixture of police and the military;
14. Random movement of the organized forces in the market while wearing their uniforms is strictly prohibited;
15. Any civilian found carrying fire arm after disarmament shall face a jail term of 3 years and a fine of 20 cows;
16. Young people/Youth shall be encourage to join law enforcement agencies such as police, prison, wildlife and fire brigade instead of theft and killing of themselves;
17. There is great need for restoration of the traditional authority that will bring discipline to our youth and encourage traditional cultures that will bring peace and reconciliation amongst our selves.

Made under My Hand in Rumbek on this 1st Day of July 2008.

(signed)
Lt. General Daniel Awet Akot
Governor of Lakes State – Rumbek

Cc: Council of Ministers;
Cc: Speaker of the State Assembly;
Cc: County Commissioners;
Cc: Secretary General;
Cc: File

Appendix B
Lakes State Provisional Order No. 18/2008*

Date: 18/09/2008
No.: GOSS/LSR/1.A.1

To: Security Advisor Leader of Main Committee for Disarmament
Attention: To all Commissioners as heads of the Committees in their respective Counties, Chiefs and Gel Weng

Subject: Provisional Order No. 18/2008 for disarmament

Having finished yesterday with Gel Weng and also having calm down the incident of 8/09/2008, I will continue with disarmament as ordered by our President No. 1/2008, 2/5/08 and my provisional orders 16-17/2008 of 1/7/08 which was not carried out for obvious reasons you are aware of.

First, the information to our local population so that they are not also to be surprised.

Second, the continuous self-killing of which 198 have died up to today I am writing this order, we always accept that arms are to be collected and be in the HQS of every County. Containers will be given to you in your HQS. Disarmament will cover along the main roads 40 miles each side from Yirol West to Malon Pec. We will finish along the borders in November 2008 by 31/12/08,
we would have finished.

We are carrying out a peaceful disarmament. It is going to be carried in the following manner:

1. in the Counties – each County will provide
   a. 15 Officer, NCOs, men and Police
   b. 10 Officer, NCOs, men Prison
   c. 5 NCOs and men Wildlife
   d. 20 Gel Weng each executive chief
   e. Security personnel from National and Public Service and UN member.

2. The force of 50 men plus security personnel will collect from each Boma Payam, and County within 10 days as from Monday 22/09/08. Most of the work will be on footing to cattle camps and villages. If we work in good faith in carrying our resolutions from our Conference I think we will finish the disarmament in a very peaceful manner

Those who will hide the guns we will collect 10 cows and will be divided among the forces collecting the guns. Each Commissioner will lead his team; each Executive chief will lead his area or cattle camp. This will ease fighting on one another if guns are collected. Gel Weng will continue after that as stated in their future out work.

All guns will be registered in the forms provided. Forms of Gel Weng for guns in their hands will be collected and directed to me by their Executive chiefs.

Above are some term sof reference along the collection as we agreed with Gel Weng to finish within ten (10 days) along the roads. Any guns along the road whether Pakam, Paloc, Nyang will be collected except near the border which is over our reach now.

This is done under my hand on September 18th, 2008 H.E Lt. General Daniel Awet Akot Governor of Lakes State and Chairman of the SPLM Rumbek, Lakes State

* This appendix reproduces verbatim the English version of the order, including any errors of language.

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000.
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001.
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001.
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002.
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002.
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002.
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003.
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003.
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)
13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1. Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001.
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002.
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003.
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3.
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6
8. Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, by Robert Muggah and Ryan Nichols, published with UNDP–Republic of Congo, December 2007, ISBN.
9. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0

سلسلة كتب مسح الأسلحة الصغيرة

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Afghanistan, Arms and Conflict: Armed groups, disarmament and security in a post-war society, by Michael Bhatia and Mark Sedra, published by Routledge, April 2008, ISBN 0-415-47734-4

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288 0103-9

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، أذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨
الإنجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ كانون الأول/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣ ايار/مايو ٢٠٠٦
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤ ايار/مايو ٢٠٠٦
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي المجموعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و"دارفورة" تشاد: الخيال والحقيقة، بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن:
منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور بقلم كليا كاهن

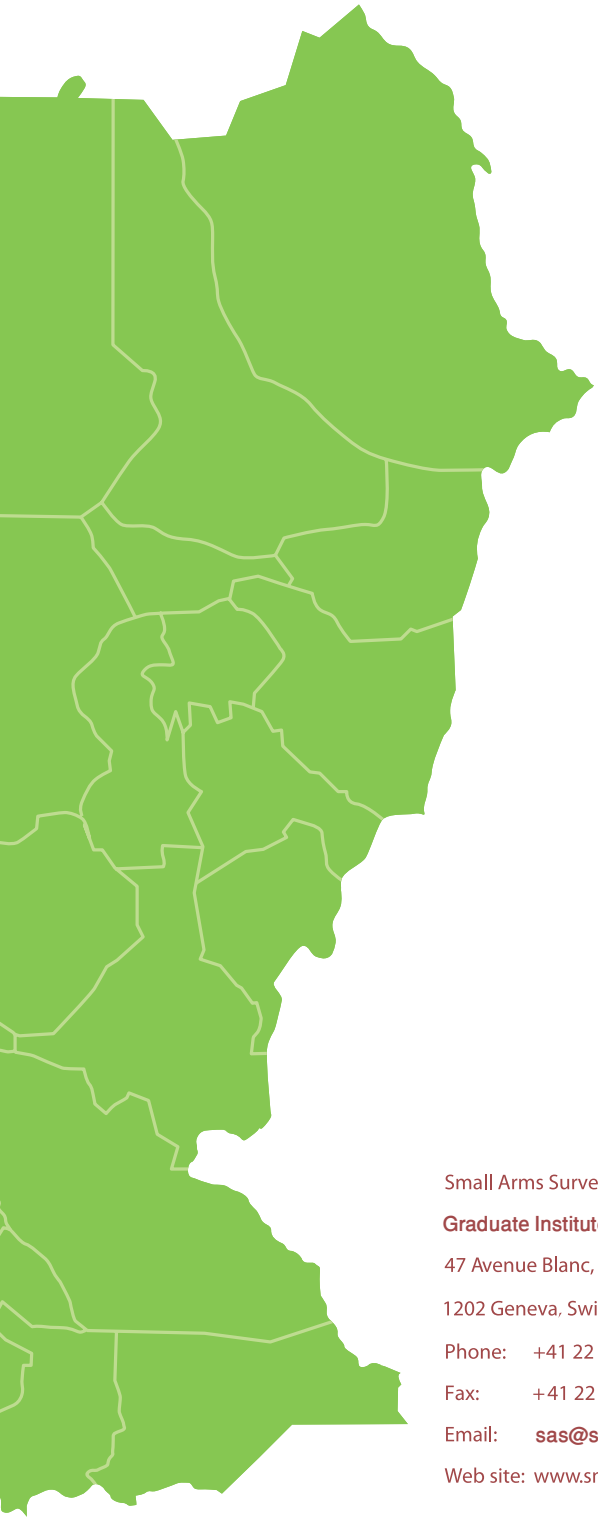

حزيران ٢٠٠٨

Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies

47 Avenue Blanc,

1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777

Fax: +41 22 732 2738

Email: **sas@smallarmssurvey.org**

Web site: www.smallarmssurvey.org